



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

غزة...

عيننا ذات الظفر والناب!

«هل انتصرتنا؟... لقد هُزمت (إسرائيل) في السابع من تشرين الأول... والآن، عندما يتذكر الجهاديون، كارهو (إسرائيل)، السابع من تشرين الأول، فسوف يحتفلون، وسوف تحزن (إسرائيل). وهذا، بالمناسبة، مؤشر آخر على من انتصر».

العبارة السابقة لم يقلها «كارهو إسرائيل»، ولكنها الجملة الختامية في **مقالة** نشرتها صحيفة يدعوت أحرثوت العبرية يوم السبت الماضي، 18 كانون الثاني 2025، بعد أن بات واضحاً أن اتفاق وقف إطلاق النار ماضٍ باتجاه التنفيذ، ورغم أن أنف الكيان والتحالف المتطرف بزعامة نتنياهو الذي أجبره مبعوث ترامب على العمل يوم السبت، خلافاً للشعائر اليهودية، لإتمام الاتفاق...

وهذه ليست المقالة العبرية الوحيدة التي ترى أن الكيان خرج مهزوماً بعد كل ما قام به، من إجرام وتدمير (راجع مادة مركز دراسات قاسيون في هذا العدد)، بل إن الرأي العام في الكيان يكاد يجمع على أن ما جرى هو هزيمة له، لأن أياً من الأهداف التي وضعتها حكومة نتنياهو لم يتحقق، بما في ذلك القضاء على حماس، وعلى إرادة الشعب الفلسطيني في المقاومة، أو استمرار الاحتلال العسكري لقطاع غزة، أو حتى السيطرة على الضفة الغربية، أو توقيع اتفاقات تطبيع مع السعودية وغيرها تحت النار، ناهيك عن «إعادة رسم الشرق الأوسط» على الطريقة «الإسرائيلية» التفتيتية، وضمان تقسيم سورية وإنهاؤها... ذلك كله ذهب أدراج الرياح، وبات واضحاً أن تسلسل الأحداث ابتداءً من وقف إطلاق النار في لبنان، ومن ثم انهيار سلطة الأسد، التي بذلت قصارى جهدها في الوصول لاتفاق من تحت وفوق الطاولة مع الغرب، ووصولاً إلى وقف إطلاق النار في غزة، ذلك كله مترابط مع بعضه بعضاً، وهو جزء من اتفاق أكبر ستظهر ملامحه بالتتابع، في منطقتنا وفي العالم بأسره، وضماناً أوكرانيا بطبيعة الحال.

جوهر المسألة، وبعيداً عن حماقة المراهنين على انتصار الكيان وعلى هزيمة الشعوب، هو أن التراجع الاقتصادي والسياسي للمعسكر الغربي، ما يزال مستمراً ومتصاعداً، وأن الإدارة الأمريكية الجديدة التي يتزعمها ترامب بدأت بالخطوات العملية نحو الانكفاء إلى الداخل الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى نحو إعادة صياغة العلاقات الدولية على أمل الفصل بين الصين وروسيا على طريقة كيسنجر في القرن العشرين، ولكن هذه المرة عبر محاولة الاتفاق مع روسيا، وليس مع الصين. تصيب عملية التراجع والانكفاء هذه القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر في منطقتنا، أي «إسرائيل»، وتفتح الباب بشكل عملي، ولأول مرة منذ عقود طويلة، أمام حل حقيقي وعادل للقضية الفلسطينية، تقوم على أساسه الدولة الفلسطينية، وتنسحب بموجبها قوات الاحتلال من المناطق كلها التي احتلتها عام 1967، وتنتهي معه الوظيفة العدوانية التدميرية للكيان الصهيوني ضمن أجل غير بعيد.

في السياق نفسه، ليست مصادفة فيما نعتقد، أن قائد الإدارة العسكرية أحمد الشرع، قد طالب قبل أيام قليلة بانسحاب «إسرائيل» إلى حدود فض الاشتباك لعام 1974، وبإعادة قوات الفصل الدولية إلى المنطقة العازلة، وهذه خطوة بالاتجاه الصحيح ينبغي تكريسها وتعزيزها، لأنها تعبر من جهة عن المزاج الحقيقي للشعب السوري، ومن جهة ثانية فهي تتناسب مع الوضع الدولي الجديد الذي بدأت ملامحه العامة بالتشكل وبالبروز بشكل أوضح.

كانت افتتاحية قاسيون المنشورة بتاريخ 3 كانون الأول 2023، قبل أكثر من عام، وتحت عنوان «**غزة تعيد رسم الإقليم**» قد قالت: «رغم الآلام والمآسي والتضحيات الضخمة، إلا أن النصر الفلسطيني بات واضحاً لكل ذي بصر. وهذا النصر، وإن لم يكن نهائياً، إلا أن من أفضاله، ومن أفضال الشعب الفلسطيني ومقاوميه، أنهم سرعوا ويسرعون التحولات العالمية بالاتجاه المطلوب والمناسب لمصالح الشعوب. وبما يخص منطقتنا، فهم يسرعون إعادة رسم الخريطة السياسية الإقليمية بكاملها، ويسهمون في وضعها على السكة الصحيحة، باتجاه استقلال ناجز سياسي واقتصادي، لم يعد بعيداً». واليوم أيضاً، يصح في غزة قول أدبين الكبير عمر فاخوري: «نعم إن العين تقاوم المخزن، وكان ينبغي للعين دوماً ظفر وناب»، ويصح فيها أيضاً القول: إن غزة التي كان يرأهن نتنياهو على أنها ستكون نقطة انطلاق لـ«شرق أوسط جديد»، تحولت هي ذاتها، وبسواعد أبطالها، إلى منصة انطلاق للشرق المتحرر الجديد.

هل يعيش السوري بـ 120 دولاراً؟

أسئلة عن الأجور والكرامة

[14]

شؤون محلية



أوجه التشابه أو «التطابق» بين حكومة تسيير الأعمال والسلطة الساقطة!

10

سورية على الطريق الجديدة



إعلام الكيان يقيم وقف إطلاق النار في غزة بأنه: هزيمة...

06

سورية على الطريق الجديدة



تعامل حكيم مع البطالة... هو ضرورة قصوى للأمن الوطني!

05

شؤون عمالية



العمال يتحركون من أجل حقوقهم ومعيشتهم

02

التسريح بالجملة عمال القطاع الخاص أيضاً..



شاركت قاسيون بأحد اجتماعات النقابيين المجتمعين لغرض البحث والنقاش في مستجدات الوضع العمالي الخاص بالتجمعات العمالية المرتبطة بهم. وبرز خلال الاجتماع مداخلة لأحد النقابيين الذي وضح بأن هناك أحداثاً متسارعة وشديدة المظلومية تحدث في القطاع الخاص، لا ينتبه لها الكثيرون بشكل عام، والمنظمة النقابية بشكل خاص، كون ملف العمال المسرحين والموقوفين عن العمل بالقطاع العام يأخذ جل اهتمام الفضاء العمالي النقابي.

والتأمينية. أما القسم الثاني، فهي المعامل والمنشآت والورش التي توقفت بسبب ضبابية المشهد السياسي والاقتصادي والقانوني والأمني للبلاد، وخاصة بالقطاعات الإنتاجية كالصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية. وبالتالي فإن مئات آلاف العمال المعطلين يقعون في منازلهم دون أي مردود مادي يعينهم على معيشتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية، فينتظرون مع المنتظرين.

الفرصة الآن للنقابات

يقع على عاتق النقابات العمالية اليوم الإلمام بملف عمال القطاع الخاص، وملاحقة خيوطه، والمبادرة للإمسك بالملفات الخاصة بواقع العمال أينما وجدوا، وتكوين رؤية واضحة لآليات الانخراط الطليعي بالدفاع عنهم وتحصيل حقوقهم، من خلال وضع برنامج عمل مستمد من الواقع المستجد. وإنها لفرصة عظيمة لرفع دور النقابات بالقطاع الخاص، الذي بقي مهملاً وثانويًا منذ عشرات السنين، وخاصة في هذه المرحلة المهمة والتاريخية، التي سترتسم خلالها معالم الاقتصاد السوري وسوق العمل ومستقبل الطبقة العاملة.

عن العمل خلال أسبوع السقوط وظروفه من حُظر تجوال وانعدام الأمان وصعوبة المواصلات إلى مواقع العمل. وعليه فمن الضروري أن تتابع النقابات المعنية وضع العمال وحقوقهم والتصدّي لدورها الطليعي في الدفاع عن كامل حقوق العمال في القطاع الخاص، الذي يحرص أرباب العمل على إبقائها في الظل، كي تمرّ كما مرّت عبر العقود الماضية مئات القضايا المماثلة.

حقوق العمال واحدة أينما وجدوا

من خلال تتبّع وسائل التواصل الاجتماعي وصفحاته ومنشوراته يمكن رصد عشرات الحالات المشابهة في القطاع الخاص، التي يصرح عنها العمال ويعبرون فيها عن مظالم فصلهم أو توقّف منشآتهم عن العمل، وبقائهم دون عمل ومورد رزق، لتتقسّم تلك المنشآت إلى قسمين أساسيين: الأول، تلك المنشآت الكبرى المحسوبة على شخصيات مثممة بالفساد والارتباط برموز النظام السابق، مثل حمشو والأخرس ومخلوف والقاطرجي وغيرهم من «رجال الأعمال»، والتي تحوي على عشرات آلاف العاملين بأجر الذين انقطع أرزاقهم ولقمة عيشهم دون أي رؤية واضحة لآلية تحصيل حقوقهم المالية والقانونية

المكتب العمالي حزب الإرادة الشعبية

وضّح النقابي العتيق بأن هناك مئات العمال الذين تعرضوا للتسريح الجماعي في كثير من منشآت ومعامل القطاع الخاص، وفي أكثر من قطاع إنتاجي وخدمي. وأعطى مثالاً عن أحد شركات الألبسة الجاهزة الكبيرة والمعروفة «ديادورا» التي قامت بإنهاء عمل أكثر من 500 عامل خلال الأسابيع الماضية، وبشكل غير لائق ومخادع، فقد قامت بعملية التسريح بشكل تدريجي النفاذ على المادة القانونية في القانون رقم 17 التي تمنع التسريح الجماعي، تاركة العمال بلا عمل ولا أجر أو تعويض، دافعة بهم إلى جيش العاطلين عن العمل ومصيرهم المجهول.

ركوب الأمواج

في مثال آخر قامت إدارة شركة «مكي» للصناعات الغذائية بإيقاف العمل وتسريح العمال تدريجياً، وتحت حجج عديدة تدلّ على استغلال ربّ العمل للفوضى الحاصلة بهدف التهريب من حقوق العاملين لديه، حتى أنه تجرأ على راتب الشهر الأخير لهم، حيث تقاضى العمال ربع أو نصف الراتب المعهود، مخصوماً منه ضعف أجرة الأيام التي تغيب فيها أغلبية العمال

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال يتحركون من أجل حقوقهم ومعيشتهم

يعرف من يصنعون ويطبّقون السياسات المضرة بمصالح وحقوق شعبنا - وكذلك العمال في بلدنا - أن العدو الحقيقي لسياساتهم المضرة، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، إن أتيحت لها الفرصة وتوفّر لها المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة.

هذا الأمر كان يجري منذ تكوّن الطبقة العاملة السورية وتكوّن نقاباتها. لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لخاصية القرار المطلوب، وإبقائها في حالة عجز غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها. وفي هذا الإطار بذل صانعوا سياسة الجوع والحرمان في العهد الساقط جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوة بينها وبين من تمثلهم، أي العمال، فأرضين عليها معادلات وحسابات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية مثل «نحن والحكومة فريق عمل واحد».

نعتمد أن هذا الأمر ستتجاوزه الطبقة العاملة بحكم تجربتها القاسية السابقة التي جعلتها بلا حول ولا قوة في الدفاع عن حقوقها ومصالحها وتنظيمها النقابي الحقيقي القادر على قيادتها نحو حقوقها السياسية والاقتصادية والديمقراطية.

في تاريخ الحركة العمالية محطات ناصعة استطاعت بقوة إرادتها وقوة تنظيمها أن تنتزع حقوقها وتفرض برنامجها الذي صاغته باستقلالية تامة عن كل المحاولات للتدخل في قراراتها.

في عهد الحكم الساقط أيضاً هناك محاولات عدة قامت بها الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها في القطاع الخاص أو في القطاع العام، كالأضرابات التي جرت في معمل زنوبيا للسيراميك، وكذلك في الشركة العامة للبناء، التي تمكن العمال فيها من تحصيل الزيادة على أجورهم رغم حالة القمع السابقة، ورغم تحالّل النقابات السابقة وانحيازها لموقف أرباب العمل بمختلف أشكالهم. واليوم نشهد حراكاً عمالياً أخذ بالتوسع، ويصيح مطالبه بالشارع، وهو مرشح للتوسع، خاصة إذا تحرك عمال المعامل الذين بدأوا بخسارن موقع عملهم بسبب التسريح الواسع الذي يجريه أرباب العمل لأسباب مختلفة. لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء.

لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً، والطبقة العاملة خصوصاً، إلى مستوى عالٍ من التردّي والسوء، وهو ما يحدث تراكمًا كبيراً في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً غير مرغوب فيه، إن لم يجد من يوجهه وينظّم خطواته ويصوب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني... والحقيقة أن هذا الدور الوطني الاستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن وللطبقة العاملة. وهذا، كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية التي سيتشكل هيكلها التنظيمي على أسس جديدة يمكن أن تكون في هذه الحالة ضامناً حقيقياً لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

«حكومة تصريف أعمال مو تسريح عمال»



«لا تطوي جناحك على الجوع» واحد من أبرز الشعارات الثورية التي ظهرت مؤخراً، أو ظهر ما يشبهه، في معظم ساحات الاحتجاج العمالي ضد القرارات التعسفية التي صدرت مؤخراً عن الحكومة المؤقتة. وجوهر الشعار ثوري بامتياز لأنه يحرض على رفض الجوع وما يترتب عليه من تداعيات عامة أخرى في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، ويقول بأن لقمة العيش تستحق الاحتجاج والصراخ والثورة أيضاً.

■ فهد عمار

عمال سورية واحد

كانت الشعارات واللافتات المرفوعة أو التي صحت بها حناجر العمال وسيلة مباشرة للتعبير عن الواقع العمالي السوري الذي بات يتدهور ويسوء يوماً بعد يوم. هذه الشعارات تحديداً تدل على درجة فهم العمال لمصالحهم وأهمية وحدهم ودورهم الواعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دورهم الوطني العام الذي تجلّى بشعار «واحد واحد واحد عمال سورية واحد»، والذي ارتفع في أغلب الاحتجاجات، والمشقّ من شعار الشعب السوري واحد، في دلالة واضحة على استحالة تقسيم الطبقة العاملة التي تمثل الأغلبية الطبقية، وبالتالي ضمانة عدم تقسيم الشعب السوري تحت أي بند قومي أو ديني أو مذهبي.

بالحب - الواعي - بدنا نعمرها

هل سمع أحدكم تصريح أحد العمال الذي قال «إذا كانت زيادة الراتب على حساب ريفي بالشغل ما بدي هيك زيادة»؟ هناك مؤشر واضح وعميق يجب على الجميع أن يلتفت إليه بأن الاحتجاجات لم تكن من أجل مطالب شخصية هنا أو هناك، بل كانت دعوة وطنية شاملة إلى الاتحاد الواعي ضد أي قرار يهدد الاقتصاد الوطني وركائزه الأساسية، حيث إن المشكلة لم تكن فقط إنهاء عمل أو تسريح عقود أو عدم تثبيت، بل هناك مشترك أساسي جوهري بين كل العمال يوحدهم ويدعمهم في قرارهم الوطني المشترك الموحد الذي يلبي في نهاية المطاف مطالبهم. إن القاسم المشترك الأكبر بين جميع المحتجين ليس الوضع المعيشي فحسب، الذي يتدهور بشكل لحظي، بل ودورهم الوطني في بناء الدولة ووحدة سورية، فوحدة الطبقة العاملة الضامن الأبرز لوحدة سورية كلها.

حكومة تصريف أعمال لا تسريح عمال

فرح العمال بسقوط السلطة الجائرة واستبشروا خيراً بالمستقبل، بعد سنتين عجاف من اليأس الذي يأكل الأرواح قبل الأجساد، لكن ما إن خرجت تلك القرارات العجيبة، حتى أدرك العمال أن الأفق الذي انفتح أمامهم ما هو إلا مساراً آخر من مسارات النضال الواجب خوضها «حتى يتمّ الله أمره». فوجهوا عبر شعارهم «حكومة تصريف أعمال لا تسريح عمال» رسالتهم السياسية والقانونية الواعية للمسؤولين عن القرارات التعسفية ليراجعوا أنفسهم ويعوا دورهم كحكومة مؤقتة عملها مقتصر على تصريف الأعمال. ليعرّزوا من خلال شعارات أخرى مدى خطورة هذه القرارات كشعار «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» وشعار «النظام البائد طعمانا الفتات وانتو حرمتونا منها».

«لا» لخصخصة القطاع العام، «نعم» لتثبيت العقود

«لا لخصخصة القطاع العام» شعار من نوع خاص يفهمه العمال قبل غيرهم، كيف لا؟ وهم بناته وأصحابه وملاكه والواعون لدوره الأساسي في أي اقتصاد وطني حاضر أو مستقبلي. من هنا يأتي شعاراً «لا لتسريح العمال» و«نعم لتثبيت العقود التي حرّمنا منها النظام البائد»، لتعزيز الشعار الأول. فالقطاع العام مكتمل العناصر لا يصلح معه أي تفكيك أو اجترار، فملكته عامة، ودوره وطني واقتصادي واجتماعي، وحوامله عمال يفهمونه ويعلمون وسائل استنهاضه وتشغيله وتقويته. وإن كانت السلطة الساقطة أدارت البلاد وكأنها مزرعة خاصة بها، فلا يأتي من يبيع المزرعة بما فيها، بل عليه إعادتها لأصحابها لعلنا نبني وطناً ديدنه العدل.



الطبقة العاملة



مصر: إضراب عمال

«تي أند سي» من أجل زيادة الأجور

أعلن آلاف العمال من شركة «تي أند سي» لصناعة الملابس في مدينة العبور في مصر، يوم 16 من الشهر الجاري، إضراباً عن العمل، حيث يطالب العمال بزيادة الترفيع السنوية، وقام العمال بإيقاف جميع خطوط الإنتاج في المصنع، وأقاموا اعتصاماً داخل المصنع يهتفون فيه بمطالبهم. وقال العمال المشاركون في الإضراب إن مطالبهم الرئيسي هو زيادة نسبة الترفيع بحيث تصل إلى 50%، نظراً لغلاء الأسعار وضعف الحد الأدنى من الأجر، حيث يتراوح بين 4 و5 آلاف جنيه، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور الرسمي المقر في قانون العمل الذي يصل إلى 6 آلاف جنيه. وابتدأ الإضراب في بداية كل عام، وخاصة أنهم لا يحصلون على أي تعويضات أو مكافآت خلال العام.



كندا: عمال الميكانيك في شركة CPKC

يصوتون لصالح الإضراب

تقول نقابة يونيفور الوطنية التي تمثل أكثر من 1200 ميكانيكيّ وعامل وموظف خدمة ديزل وموظف دعم ميكانيكي في شركة CPKC، ومقرها كالغاري، إن 99% من أعضائها صوتوا لصالح الإضراب. وأضافت إن التصويت يحول النقابة للإضراب إذا لم يتمّ التوصل إلى اتفاق مع السكك الحديدية بحلول 29 كانون الثاني الجاري. وقالت رئيسة النقابة: «يظهر هذا الإضراب قوة وعزيمة عمال CPKC على تحقيق صفقة عادلة. إن الأعضاء متّحدون في مطالبهم بالأمن الوظيفي وملكية العمل والأجور العادلة وتحسين ظروف العمل». يونيفور هي أكبر نقابة في القطاع الخاص في كندا، وتمثل 320 ألف عامل في كل المجالات الرئيسية للاقتصاد. تدافع النقابة عن جميع العاملين وحقوقهم، وتناضل من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية في كندا والخارج، وتسعى جاهدة لخلق تغيير تدريجي لمستقبل أفضل.



ميشيغان: إلغاء إضراب

عمال الرعاية الصحية

توصلت ممرضات وعمال الرعاية الصحية بجامعة ميشيغان هيلث-سبارو، اللاتي نظمن اعتصاماً وصوّتن لبدء إضراب في 20 كانون الثاني الجاري، إلى مذكرة تفاهم من شأنها أن تلغي هذا الإضراب، وفقاً لبيان صادر عن مجلس الموظفين المحترفين لجمعية ممرضات مستشفى سبارو-ميشيغان. ويضمّ المركز نحو 2000 موظفاً وموظفة في أكثر من 50 تخصصاً، معظمهم من الممرضات، هم جزء من هذه النقابة. وقال رئيس فريق التفاوض النقابي إن الاتفاقية ستحتاج إلى التصويت عليها من أعضاء النقابة لتحصل على المصادقة. ومن المتوقع أن يبدأ التصويت في وقت مبكر من الأسبوع المقبل، ومن المتوقع أن تنتهي تصويتات التصديق في 24 كانون الثاني تقريباً. وأضاف رئيس فريق التفاوض النقابي إن الاتفاقية توصل إلى الأولويات الثلاث الأولى للنقابة: أجور أفضل، وتغطية رعاية صحية أفضل، وإجراءات سلامة متزايدة.



بلجيكا: إضراب في مطاري بروكسل وشارلروا

أعلنت نقابة العمال في مطاري بروكسل وشارلروا إضراباً مفتوحاً عن العمل يوم 15 كانون الثاني الجاري، وتوقفت نسبة تصل إلى 40% من الرحلات المقررة في ذلك اليوم، بينما أعلن تعليق جميع الرحلات الجوية في مطار شارلروا ظهر اليوم نفسه. وتطالب النقابة بضرورة التحسينات في شروط التقاعد للعمال في قطاع النقل الجوي، لتشمل موظفي الأمن والمناولة، ما دفع العديد من العاملين في هذا القطاع للمشاركة في الإضراب. ويعد مطار بروكسل أحد أكبر وأهم المطارات في بلجيكا، وتم إلغاء ما يقارب 40% من الرحلات الجوية، وما زالت النقابات العمالية تواصل حشد الدعم للعمال، وأفادت أن العمال الذين يعملون في مناولة الأمتعة وأمن الركاب هم الأكثر تأثراً في هذه الحركة العمالية، مما أدى إلى إلغاء أو إعادة جدولة العديد من الرحلات الجوية.

لقمة العيش خط أحمر

ما الذي بقي لموظف القطاع العام وعامله ليدافع عنه غير مكان عمله والأجر الشحيح الذي يقتات منه؟ لماذا يتقاوى المسؤولون عليه وكأنه المسؤول عن انهيار الاقتصاد وشح الخبز وضياع المال؟ كيف استطاعوا أن يطلقوا رصاصه الرحمة على روحه المختزنة لآلاف العذابات والقهر والعوز والفقر؟ لماذا تم تجريدته من أحقيته بالامتنان لكل ما قدمه في سبيل الحفاظ على منشآت الدولة والشعب؟ أليس هو من بذل سنوات وسنوات من عمره المليئة بالجهد والعرق مقابل ليرات «لا تسمن ولا تغني من جوع»؟ أليس من المفترض إكرامه وتعويضه عن كل ما ألم به وعاناه؟ أليس قطع الأرزاق كقطع الأعناق بل أشد قسوة؟



كبير، وهذا ما يهدد حياتهم المعيشية بالكامل ويضعف قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية بالكامل.

«السوبر مان» شخصية خيالية والحكومة الانتقالية الجامعة ضرورة واقعية

إذا أردنا أن نكون موضوعيين وننطق بالحق، لا بد لنا أن نعترف بصعوبة المرحلة وضخامة الملفات وتعقدها. وإنه لحمل ثقيل يصعب على جهة واحدة حمله وإيجاد الحلول الجذرية له، خاصة أن مهمة الحكومة الحالية هي تصريف الأعمال والمرور إلى مرحلة انتقالية تتكاتف بها العقول قبل الأيدي، وإن من الخطأ للقاتمين على الأمر اليوم إقحام أنفسهم بملفات ذات طابع استراتيجي معني باقتصاد الدولة من جهة وبمسير ملايين السوريين المعتمدين على الأجور من جهة أخرى. وهذا ما جعل لقراراتهم المتسرعة ذلك المنعكس السلبي، فتحرّك الشارع العمالي جملة القرارات المحجفة، ريثما تتشكل حكومة وحدة وطنية انتقالية جامعة، تتطابق مع ماهية الطبقة العاملة وشكلها، حينها فقط يفرض المنطق نفسه وتعتدل الكفتان و«تتخذ البلد بأهلها وناسها» من خطر لا يعلمه إلا الله.

العاملين والمتقاعدين ومن في حكمهم. سادساً- تعويض جميع العاملين عن الزيادات التي حصلت في كلفة المعيشة، وخاصة المواصلات والمحروقات والخبز.

سابعاً- الضمان والتأمين الصحي حق أساسي من حقوق الطبقة العاملة لا يجوز المساس به. ثامناً- منظمة نقابات العمال ملكاً لعمالها ولهم الحق بتقرير مصيرها والحفاظ عليها وعلى وحدتها واستقلاليتها.

تصلح البنود السابقة بأن تكون نواة وجوهر المطالبات العمالية المعبرة بالضرورة عن سائر العاملين بأجر والكادحين، ومن المنطقي لاحقاً توسيعها لتشمل عمال القطاع الخاص الذين يعانون في هذه الأيام من تهديدات كبيرة، كون آلاف المنشآت الإنتاجية تتوقف عن العمل، بالتالي فإنها حكماً تفرض على العمال بطالة من نوع خاص جداً؛ فأيجاد عمل في ظل الواقع الاقتصادي الحالي والإنهيارات الكبرى بالقطاع الإنتاجي والخدمي يجعل الحصول على عمل أشبه بالمعجزة، خاصة إن رصّنا حجم العرض والطلب على الأيدي العاملة، التي تميل كفتها لصالح العرض بهامش

الم يكن من العدل بمكان أن يتعامل المسؤولون عن هذا الملف بروية وحكمة ودراية وهم الذين تحمّلوا المسؤولية؟ أليس هؤلاء العمال ومنشأتهم ومعاملهم من مسؤوليتهم وفي أعناقهم؟ فبذل أن يوقفوا عمل المعامل لأنها مخسرة وغير مجدية، فليعيدوا بنائها وتشغيلها، وسيدشهم العمال بما لديهم من عزيمة ومهارة، وإن كان هناك من لا عمل له، فليفتحوا جبهات العمل في كل القطاعات -وكم البلاد في حاجة إلى ذلك- وسيرون ما يمكن لهؤلاء فعله، وإن كان هناك من فاسد أو «مفيس» أو موظف وهمي، فليدفعوا به للقضاء وسيرون العمال قبلهم لا وراءهم وهم أول من يطالب بذلك، وإن كانوا يريدون بذلك تأمين تمويل زيادة الأجور للبعض من البعض الآخر فينس الزيادة تلك التي تكون لأخ على حساب أخيه.



إِنَّ عَيْنَ الصواب اليوم جملة القرارات المحجفة ريثما تتشكل حكومة وحدة وطنية انتقالية جامعة تتطابق مع ماهية الطبقة العاملة وشكلها

ومؤسسات الدولة وأجور العاملين فيها هما آخر ما تبقى لهم، وبعدها لا يوجد غير الموت والضياع، لذلك توحدت المطالب على ما يصلح ليكون برنامج نضال شامل صاغه العمال وصنعه بوعيهم وعزيمتهم وروحهم الوطنية، وهو الكفيل بتوحيد الساحات وعودة الحقوق لأصحابها. ومضمون هذا البرنامج تحت عنوان «لقمة العيش خط أحمر» هو الآتي: أولاً- رفض أي نوع من أنواع الخصخصة، فالقطاع العام بمنشأته ومعامله وأملكه ملكية عامة للشعب وضمان الطبقة العاملة.

ثانياً- تشغيل جميع منشآت القطاع العام وخاصة الإنتاجية منها، وفتح جبهات عمل جديدة في كل القطاعات ورفدها بالعاملين المعطلين.

ثالثاً- رفض تسريح أو فصل أي عامل أو موظف إلا بحكم قضائي مستند إلى جرم أو مخالفة أو فساد حصراً، وبمشاركة ممثل حقوقي عن التنظيم النقابي.

رابعاً- تثبيت جميع موظفي العقود السنوية والمياومين والفانورة، ومن في حكمهم، الذين رفض النظام الفاسد البائد تثبيتهم.

خامساً- زيادة أجور حقيقة تشمل جميع

■ هاشم يعقوبي

اليوم توحدت المطالب وغداً توحد الساحات

شهد الشارع السوري خلال الأسبوعين الأخيرين عشرات الاحتجاجات العمالية العفوية في مختلف المحافظات، التي شملت مختلف قطاعات العمل، ولا يبدو أنها ستتحسر قريباً، بل على العكس من ذلك، كون ارتدادات قرارات حكومة تصريف الأعمال على جميع العاملين بأجر ما زالت في بدايتها، وتأثيرها الكارثي المباشر على حياة مئات آلاف العائلات العمالية يتصاعد طردياً مع مرور الأيام بل الساعات. ورغم زحمة المطالب وطريقة التعبير التي تناولتها جموع الاحتجاجات عبر هتافاتها وشعاراتها وتصريحاتها الإعلامية، إلا أنها توحدت على مجموعة من المطالب والأهداف تتم عن حرص ووعي شجاع يرفض العيش الذليل، فتلك الحناجر ما استجدت مساعدات أو صدقات، ولا خرجت لتسلب حقوق غيرهما، ولا لتبث الفوضى وتعكر الأجواء، بل كل الذي طالبت به الحفاظ على ممتلكات القطاع العام، وعلى وظائفها وأعمالها ولقمة عيشها. فمعامل



تعامل حكيم مع البطالة... هو ضرورة قصوى للأمن الوطني!

تتنصب أمام اقتصاديات ما بعد الصراع حزمة من المسائل التي تحتاج معالجتها ضمن آجال مختلفة، ومن أبرزها: قضية خلق فرص العمل، حيث تشير الأدلة أن البطالة، وخاصة بين الشباب، هي أحد محركات ديمومة العنف التي تشهدها المجتمعات الهشة. ولذلك فإن إيجاد سياسات عقلانية تعالج جوانب الأزمة المرتبطة بقضية العمالة كافة، قد يكون مدخلاً لإعادة تماسك النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ومنع الوقوع مجدداً في دوامة العنف، إضافة لكونه أمراً حيويًا للاستقرار قصير الأجل، وللنمو الاقتصادي والسلام المستدام.

د. سامي أبو عاصي

واسقاطاً على الحالة السورية، نجد أن التصريحات التي صدرت عن القيادة الجديدة بخصوص العمالة لا تقدم على أسس علمية صحيحة، فالواقع المأزوم والمعقد يفترض أن تكون التصريحات، أو الحلول الإسعافية المتخذة، مدروسة، كي لا تزيد من حدة الاحتقان، والتفاوت الطبقي الذي كرسه السياسات الاقتصادية والسياسية للسلطة الساقطة.

البيانات المتوفرة لا تعطي تصوراً واضحاً عن معدلات البطالة التي كانت سائدة في المناطق السورية كافة، ولذلك فمن الصعب الوثوق بها أو البناء عليها، ولكن يمكن توصيف الحالة الراهنة بشكل أولي عبر استعراض خمس فئات أساسية للعاطلين عن العمل، ومنعكسات ذلك على الواقع الاجتماعي.

الفئة الأولى: يأتي المواطنون السوريون النازحون والعائدون إلى أرض وطنهم بعد غياب قسري لأكثر من عقد من الزمن، انقطعوا فيه عن أعمالهم ومهنتهم التي كانوا يمارسونها، وفقوا الكثير من الخبرة التي كانوا يمتلكونها، مع ضياع فرصة تعلم أبنائهم في ظل الظروف القاسية التي كانوا يعيشونها في المخيمات داخل وخارج البلاد. ورغم تفاوت الرقم الحقيقي لأعداد السوريين النازحين واللاجئين والراغبين في العودة لديارهم، فإن تأمين فرص عمل مناسبة لهم تساعد على بدء

حياتهم من جديد، وتبهيء الظروف المناسبة لإعادة فاعليتهم في الحياة، تعتبر من أكثر القضايا إلحاحاً، وعلى الطريقة التي ستتم فيها معالجتها، يتوقف الكثير.

الفئة الثانية: تشمل المقاتلين الذين كانوا يُنصَوون تحت إدارة أطراف النزاع. إن التعامل مع هذه الفئة، هو أمر ذو أهمية كبيرة، خاصة إذا كانت السياسات التي تلي الصراع تتضمن مفاهيم الإبعاد والإقصاء، وما يترافق مع ذلك من نظرة اجتماعية موجهة نحو نبذهم. هذه كلها عوامل قد تدفع هذه الفئة إلى البحث عن الوسائل التي تستعيد فيها دورها الفاعل، وضمناً عن طريق حمل السلاح مجدداً ما لم يتم استيعابهم بالشكل الصحيح، ما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

الفئة الثالثة: هي التي كانت لديها أعمال مرتبطة بفكرة غياب الأمن والاستقرار خلال العقد المنصرم، والتي تعتبر أعمالها غير شرعية، ومنها الإتجار بالمخدرات والتهرب... يفترض بهذه الأعمال أن تختفي في المرحلة القادمة، في ظل سيادة القانون، ولذلك فإن تأمين فرص عمل لممتنهيها سوف يجنب البلاد استمرار هذه الفئة في ممارستها

السابقة، أو توجهها نحو ممارسات إجرامية وغير قانونية من أنواع جديدة.

الفئة الرابعة: هي الفئة المرتبطة بالتحويلات الهيكلية الاقتصادية، ومنها ما يمكن أن ينتج عن إجراءات من قبيل الخصخصة، أو عمليات الفصل المنطقية والتعسفية من عمال القطاع العام، والتي تزيد من حجم جيش العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الخطوات التي تتخذ بانتهاء العقود المؤقتة للكثيرين، إضافة إلى أن فتح الأسواق للضائع الأجنبية دون أي نوع من الحماية، سيؤدي بعدد كبير من الورش الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، ويمكنه كذلك أن يحدث ضرراً بالغاً بمعامل كبيرة، ويضع العاملين في هذه المنشآت كلها أمام خطر فقد عملهم بسرعة كبيرة... وهذا ما سيفاقم المشكلة وينبئ بخطورة انفجار الوضع في أي لحظة.

الفئة الخامسة: هم العاملون بأعمال منخفضة الإنتاجية، ومتدنية الدخل أو موسمية، وبالتالي ستجد هذه الشريحة «رغم إيجادها والعمل المؤقت» نفسها في صفوف القوى العاملة عن العمل، في ظل توجهات اقتصادية ترفع الدعم، وتحمل كامل هذه الفئة أعباء

ليست قادرة على حملها، فكيف الحال في حال تزايدت التزاماتها.

ولذلك فإن...

التعامل مع الوضع القائم يستلزم التفكير في معالجات حكيمة بعيدة عن العقلية الثأرية، ووضع حزمة متكاملة من آليات العمل، التي تضمن خلق فرص عمل جديدة قادرة على امتصاص هذه الكتلة البشرية، الباحثة عن سبل تأمين حياتها، وتنسيق برامج محددة لإعادة إدماج النازحين والمقاتلين، والتمهل في إجراءات التسريح «البطالة المقنعة» حتى إيجاد الوسائل لتدوير عمالة القطاع العام، وإن كان فتح الباب للقطاع الخاص لأخذ دوره كشريك للقطاع العام أمراً ضرورياً في هذه المرحلة الانتقالية، فمن الضروري الاستفادة من تجربة الدول التي منحت القطاع الخاص تسهيلات وإعفاءات، مقابل تأمين فرص عمل محددة تقابل هذه المكاسب، بالإضافة إلى برامج تدريبية تهيئ الباحثين عن عمل لملاحة متطلبات البيئة الجديدة، وخاصة في المجال التكنولوجي.

الرفيق أحمد سعادات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



مهماً من عمره. يعرف كل من كان قريباً من أبو أحمد فؤاد أنه كان رجلاً صلباً ودمت الخلق، كرس حياته لقضية شعبه في مختلف مراحلها، في الانكسارات والانتصارات، وبقي مفعماً بالأمل في أصعب اللحظات وأقساها. إننا في حزب الإرادة الشعبية، إذ نعزي أنفسنا ونعزي رفاقنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولادة للقيادة الكبار والمناضلين، وستحفظ العهد وتتابع المسيرة حتى تحقيق الأهداف الكبرى.

■ عن هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية
أمين الحزب
د. قدري جميل
2025/1/17

نعزي أنفسنا، ونعزي عبركم رفاقنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برحيل المناضل الصلب داوود مراغة «أبو أحمد فؤاد»، نائب الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأحد القادة التاريخيين للجبهة، وهو المقدسي المولد والهوى، والذي أسهم إسهاماً مباشراً في الثورة الفلسطينية عبر مراحل طويلة منها، وخاصة في قيادة العمل العسكري المقاوم، متقدماً الصفوف، ومبادراً بشجاعته المعروفة وعزيمته التي لا تلتين، والتي بقيت بالاتجاه نفسه ضمن نضاله السياسي العام في صفوف الجبهة.

جمعتنا بالراحل صداقة طويلة ولصيقة، كان أساسها الهم المشترك بما يخص القضية الفلسطينية، وبما يخص الوضع في سورية التي كان جرحها ألماً متواصلاً في قلب أبو أحمد فؤاد الذي أحبها وعاش فيها شطراً

إعلام الكيان يقيم وقف إطلاق



بعد أقل من شهرين على دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين الكيان وحزب الله حيز التنفيذ، يفترض أن يبدأ صباح اليوم الأحد، 19 كانون الثاني، سريان اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، والذي يصادف يوماً واحداً قبل استلام الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب. وهنا يمكن التنويه إلى أن وجهات النظر تتفاوت حول ما إذا كانت إدارة بايدن الخارجة من البيت الأبيض، أو إدارة ترامب القادمة إليه هي المسؤولة عن الاتفاق، في حين يبدو من الواضح أن المسؤول الفعلي هو إدارة ترامب بطبيعة الحال.

مركز دراسات قاسيون

على الرغم من ذلك، فإنهم نجحوا في تكبيد الجيش خسائر جسيمة نسبياً، وعلى ما يبدو، يستخدم «المخربون» أنفاقاً لم يكشف عنها بعد، ويعتمدون على كميات من الغذاء والسلح التي خزنتها «حماس» في الأنفاق شهوراً طويلة». يقول مقال نشره موقع «معهد دراسات الأمن القومي» في 16 كانون الثاني، «هذا الاتفاق لتحرير الرهائن يجب أن يُقر، كما يجب الالتزام به بأثمانه كلها، على الرغم من العذاب النفسي وصيرير الأسنان اللذين سيرافقان تنفيذه؛ ذلك لأن تحرير الرهائن هو واجب من الدرجة الأولى، ومن الأمور المهمة بالنسبة إلى إسرائيل ومواطنيها الذين جرى التخلي عنهم مرة تلو الأخرى، وانتهاء المفاوضات هو فقط دليل على ذلك. إن مغزى الاتفاق واضح: إسرائيل لم «تقض» على «حماس»، لأنها لم تكن قادرة على فعل ذلك أبداً. كما أن رفضها استخدام الطريقة الوحيدة التي تحتوي على فرصة لإيجاد بديل للتنظيم «الإرهابي» في غزة، وإصرارها على استخدام القوة والمزيد من القوة لأسباب سياسية، والبقاء الشخصي، وقصر النظر الشديد، كلها أمور تؤكد هذه الحقيقة البسيطة... لقد جرى إنهاك الجيش الإسرائيلي بمهمات لم يكن لها أي تأثير في شروط إنهاء الحرب، كما ضعفت مكانة إسرائيل الدولية بصورة كبيرة. هذا كله لم يغير الحقيقة الأساسية، وزاد من تأثير تعافي التنظيم «الإرهابي» الذي ستخرج قيادته المستقبلية من السجن، حتى لو طردوا إلى شتى أنحاء الشرق الأوسط. ولا جدوى من التلويح بالإنجازات الحقيقية والمهمة للمنظومة في الشمال؛ العمليات الحاسمة، وعمليات البيجر، وضرب المنظومة النارية لحزب الله، واغتيال نصر الله. وقد كان في الإمكان التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في أيار الماضي».

«عندما يتذكر كارهو إسرائيل السابع من تشرين الأول فسوف يحتفلون وسوف تحزن إسرائيل. وهذا بالمناسبة مؤشر آخر على من انتصر»

المنتخب، لم يكن هذا الاتفاق ليصل أصلاً إلى نقطة النهاية... يبدو أن التعبير الفارغ الذي أطلقه ترامب «أبواب الجحيم ستفتح»... هو ما حرك المفتاح السحري، وأرغم نتنياهو على أن يوافق على الصيغة. وهي الصيغة نفسها التي طرحها الرئيس بايدن على طاولته قبل أشهر طويلة... على الرغم من أنه لن تقوم في الولايات المتحدة لجنة تحقيق لفحص كيف تم التعامل مع حرب غزة، فإنه يبدو أن الإدارتين تفهمان الآن خلاصة واحدة حادة وواضحة: «إسرائيل لا تفهم إلا القوة»... ترامب يرث الآن خريطة مركبة وخطرة للشرق الأوسط. صحيح أنه نجح في تطبيق جزء مهم من «صفقة القرن» عندما وقع «الاتفاقيات الإبراهيمية»، لكنه يعود إلى نقطة الصفر في ما يخص الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كله، وبعكس بايدين وبلينكن، فإن ترامب لم يطرح حتى الآن خطة عمل واقعية على صعيد القضايا التكتيكية الفورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رؤيته والاستراتيجية التي ينوي تطبيقها من أجل ترتيب إدارة غزة، والدفع بمسار سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، أو بالنسبة إلى التطبيع بين السعودية وإسرائيل. ومن المثير للاهتمام رؤية كيف يريد أن يتغلب على مطالب الرياض، التي تريد خطة لحل القضية الفلسطينية، تتضمن أفقاً سياسياً على أساس حل الدولتين في مقابل هذا التطبيع. والآن يجب الانتظار، ورؤية إذا كانت مقولة «فتح أبواب الجحيم» ستتحول عنده إلى استراتيجية ثابتة، حتى في أكثر القضايا حساسية، أم إذا كانت استعمالاً لمرة واحدة».

قال مقال نشره موقع «معاريف» الإخباري في 16 كانون الثاني: «فرح اليمين في إسرائيل عندما فاز دونالد ترامب في انتخابات 2024 لرئاسة الولايات المتحدة، وقال: إن العلاقات مع إسرائيل ستكون أكثر قرباً، وأفضل مما كانت عليه في فترة إدارة جو بايدين. ولمح موظفو نتنياهو إلى أن ترامب يمكن أن يأمر بعملية عسكرية مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة ضد المنشآت النووية في إيران، أو على الأقل لن يعارض، كبايدين، هجوماً إسرائيلياً...»

يقول مقال نشره موقع «يديعوت أحرونوت» في 16 كانون الثاني، «ما أخرجنا من لبنان متأخرين 18 عاماً هو الثمن، نحو 700 قتيل، ونحو ألف جريح، وعدد غير معروف من المقاتلين، ومليارات أنفقت في الدفاع طارت في السماء، وتحولت إلى رذاذ من الحجارة والغبار مع الانسحاب. وهذا ما أدى أيضاً إلى اتفاقات وقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف، ثلاث سنوات، و367 قتيلاً، وألف جريح، وعدد غير معروف من المقاتلين. مليارات أنفقت في الدفاع، بما في ذلك خط بارليف الذي انهار بعد ذلك بقليل. ثلاث سنوات انتهت بوقف إطلاق النار، وفي أحسن الأحوال بالتعادل، وفي أسوأ الأحوال، من مسافة زمنية. ليس حتى ذلك. في نقطة زمنية معينة، والتي ليس من الممكن تحديدها بدقة دائماً، يصبح الثمن باهظاً. مباراة تلو الأخرى. هذه ليست أربع مجموعات متشردمة، هذه ليست هزيمة يسارية، ولا هروب أطفال مدللين من تل أبيب. إنها ببساطة لا تطاق، وتصبح لا تطاق أكثر مع تعمق الفهم المحزن بأن النصر الكامل، أو القضاء على حماس، كما يقول الدمية الجديدة في وزارة الدفاع، ليس أكثر من حلم بعيد المنال. بما في ذلك توجيه وزير الدفاع للجيش الإسرائيلي بإعداد خطط لاحتلال غزة. احتلال غزة؟ ألم تكن هنا منذ عام ونصف؟ احتلال غزة، والقضاء على حماس؟ دون أن يدرك أنه سيكون هناك دائماً عمود آخر، ونفق آخر، وجبل آخر من الأسلحة هناك، ليرسل أفضل أبنائنا لتسلقه، ويترك 98 رهينة يدفعون الثمن، على الأقل حتى الليلة الماضية... ومن المحزن أن نفكر أنه في نهاية المطاف فإن ما سيعيد المختطفين إلى ديارهم والجنود إلى عائلاتهم، كما أمل، ليس القرارات التي اتخذت بأي حال من الأحوال في القدس، بل الضغوط القادمة من واشنطن».

نشرت صحيفة «هارتس» في 16 كانون الثاني مقالاً ورد فيه: «على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة بايدين، فقد تم تسجيل الاتفاق باسم ترامب. وبذلك، فإن الإرث الذي سيبقى من هذا الاتفاق والمسار المتعب، هو أنه من دون تهديد وضغط من جانب الرئيس

النار في غزة بأنه: هزيمة..



إسرائيل التاج على رأسه؛ عالم كامل من التوقعات والأمال، وإيران، والضم، و«حماس» وحزب الله، وقالوا: إنه هو الذي سيكبح أعداءنا، ويسمح لنا بأن نفلح ما نشاء. لكن هذا لن يحدث، فقد أدلى، وهو في طريقه إلى البيت الأبيض، بتصريحات، وقام بخطوات أخرجت الهواء الساخن من هذا البالون، ويجب أن نعتاد على هذا الأمر.

نشر موقع «يديعوت أحرونوت» مقالاً يوم 18 كانون الثاني، قال كاتبه: «لقد بدأت الحرب على أبواب غزة، وستنتهي على أبواب غزة» نعم، في وقت كتابة هذه السطور، تكافح الصهيونية الدينية ومنظمة أوتزما يهوديت لاستئناف القتال بعد المرحلة الأولى من صفقة الرهائن. وفي النهاية، هناك شخص واحد سيقدر، وهذا الشخص لا يجلس في القدس، بل في البيت الأبيض». وفي النهاية، السؤال البسيط هو: من انتصر؟ هل انتصرنا؟ ... سؤال أولي - من انتصر في حرب يوم الغفران؟ من وجهة نظر عسكرية بحتة، انتصرت إسرائيل - في نهاية الحرب كنا أقرب إلى القاهرة ودمشق مما كنا عليه عشية الحرب، لقد قتلنا من أعدائنا أكثر مما قتلوا منا. ظاهرياً انتصرنا... في الحرب، الفائز ليس من يقتل أكثر، بل من يغزو المزيد من الأراضي. الفائز هو من يحقق أهدافه. وقد حققت مصر هدفها الأولي، وهو إثبات أنها قادرة على عبور القناة وضرب إسرائيل، وبعد بضع سنوات حققت هدفها الرئيسي - استعادة شبه جزيرة سيناء... والآن؟ لقد هزمت إسرائيل في السابع من تشرين الأول... عندما يتذكر الجهاديون، كارهو إسرائيل، السابع من تشرين الأول، فسوف يحتفلون، وسوف تحزن إسرائيل. وهذا، بالمناسبة، مؤشر آخر على من انتصر».

وتأثير ترامب في اتفاق تحرير المخطوفين، ووقف الحرب في غزة، هو مؤشر إلى ما سيأتي، ويمكن أن يخيب أمل من ينتظر إطلاق حرية اليد الإسرائيلية في المنطقة... يظهر ترامب وكأنه رجل سلام؛ فهو يريد إنهاء الحروب، ولا يريد حرباً جديدة، كما يريد التركيز على المسائل الداخلية، والقيام بإصلاحات مهمة في الإدارة في مجالات كالهجرة، والأمن، والحدود، والرقابة، والصناعة، والضرائب، والصحة، والتعليم، والبيئة. وفي المسائل الخارجية، فهو، كاللذين سبقوا، أوباما وبايدن، يريد التركيز على الصراع مع الصين. هذه هي الأسباب الأساسية التي من أجلها يتطلع إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا وفي مخططاتنا، ولا يريد أن يعرقل الشرق الأوسط مخططات أكثر أهمية بالنسبة إليه، سواء داخل الولايات المتحدة، أو في العالم. لذلك، فقد طلب من نتنياهو إنهاء الحرب في غزة، والمحافظة على وقف إطلاق النار في لبنان... إن حكومة نتنياهو الحالية غير قادرة على التعاون مع ترامب في المسائل الإقليمية، ويمكن أن يجد نتنياهو نفسه بين مطرقة ترامب وسندان اليمين الإسرائيلي، فالحسابات الائتلافية لا تهم ترامب، وسيضطر نتنياهو إلى مواجهتها، والأ فسيجد نفسه على مسار تصادمي مع ترامب».

وقال مقال آخر نشره موقع «معاريف» الإخباري في 17 كانون الثاني: «يجب أن نتساءل: ما الذي كان يمكن أن يحدث لولا التأييد السياسي للولايات المتحدة لإسرائيل؟ ... إسرائيل هي دولة متطرفة، إما أن تكون معنا وإما ضدنا. ألا يوجد حل وسط؟ بالتأكيد يوجد، وإذا أردتم دليلاً، فإنه دونالد ترامب، العائد إلى واشنطن، والرئيس الـ 45 والـ 47. منذ وقت، وضعوا في

هل وطأت الاشتراكية

أرض سورية يوماً؟

«نشرت هذه المقالة في العدد رقم 495 من قاسيون بتاريخ 26 آذار 2011 ونعيد نشرها هنا للتذكير بمواقفنا، ولأهميتها الراهنة»



خطط تضعها الدولة لتحقيق أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية. اليوم، لن تنفع الشعارات أحداً، وإن نفعت أولئك الذين لم يجربهم الناس بعد، فإنها بالتأكيد لن تنفع النظام الذي جربه الناس طويلاً.. لذا فإن على النظام الانتقال بل الانعطاف، نحو سياسات جذرية تصب في مصلحة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري، وعلى رأسها وقف المهزلة الليبرالية، ومهزلة الانفتاح والبدلات الرسمية للمؤتمرات الاقتصادية الدولية ومؤسساتها النهابية، والذهاب على الفور نحو سياسات اشتراكية حقيقية، فالشعب السوري، وإن لم يقلها بعد، فما يريد وما يتطلع إليه هو حياة كريمة ووطن كريم.. وتلك هي الاشتراكية!

للمنموذج الاقتصادي الليبرالي السابق... تفرض الوقائع اليوم على الشعوب أسئلة عديدة، وتجعلها مضطرة لأن تصيغ بدائلها الاقتصادية، وأوجزت الشعوب حين قالت: عدالة اجتماعية. تلك العدالة هي الاشتراكية الحقيقية، الاشتراكية التي يتمثل قانونها الأساسي في الإشباع الأعلى للحاجات المادية والثقافية المتنامية للمجتمع بكامله. الاشتراكية، هي التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية بغية تحسين أوضاع الناس الاجتماعية؛ عبر سياسات تصب في مصلحتهم من صحة وتعليم وتأمين فرص عمل... الخ.. يؤمن مواردها قطاع عام، عام في توجيه ثروته للصالح العام، عبر

محتواه، وحوّله إلى قطاع دولة رأسمالي كبير في حياة البلاد، يمارس النهب المقنون، إلى أن جاء وقت ضاقت به جدران الاشتراكية المزعومة على ثروات من أشرى، وصاروا هم أنفسهم يطالبون بترك القطاع العام يموت، مستعجلين دفته في محاولة لتبييض أموالهم عبر خصخصة القطاعات المنهوبة، دون حساب للمسؤولين عن تخسيرها، متهمين السياسات الاجتماعية السابقة - على تواضعها - بتأخير عجلة النمو والتنسب في العجز الاقتصادي. ذلك التشويه كله الذي طال المفهوم، جعل الناس يحجمون عن الدفاع عن «القطاع العام» كناطق رسمي باسم الاشتراكية، كما جردهم من إمكانية طرح الاشتراكية كبديل

قطاع «عام»

تحت مسمى القطاع العام، كُتبت سطور «الاشتراكية السورية». ولكن هل كان القطاع العام في سورية قطاعاً عاماً؟ من المعروف أن للقطاع العام ثلاثة أركان يكتمل بها توصيفه: ملكية الشعب لوسائل الإنتاج، والدولة هي من يدير هذه الملكية. توزيع الثروة المنتجة لصالح المجتمع بطريقة مباشرة عبر الأجر، وغير مباشرة عبر الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها. رقابة المجتمع على القطاع العام، اعتباراً من الإنتاج وتطويره حتى توزيع ثروته.

في سورية، تم التخلي عن البندين الثاني والثالث تدريجياً لمصلحة الإدارات الفاسدة في القطاع العام، وقوى الظل المترعبة خلفها، الذين اغتنوا بسرعة البرق، تاركين فئات المكاسب للناس، وتولوا هم أنفسهم مهام الرقابة والتفتيش في مسرحية تطل غالباً بعض العمال هنا وهناك، وتُبقي المفاصل الأساسية محمية بحكم موقعها السياسي، وتالياً، أصبح البند الأول، بند ملكية الشعب لوسائل الإنتاج، مجرد مادة دستورية شكلية تُضاف إلى سجل الخروق الدستورية الأخرى.

ذلك كله فرغ «القطاع العام» من

يطلق الناس أحكامهم على النموذج الاقتصادي الذي يعيشونه، وفقاً لانعكاساته على مظاهر حياتهم الاجتماعية المختلفة، ولا يعيرون اهتماماً كبيراً للشعارات والأسماء التي يندرج تحتها ذلك النموذج، بل يكتفون بشتمها سراً وجهاراً، كلما ابتعدت عن مصالحهم وحاولت الاستخفاف بهم. وفي السياق ذاته كان للسوريين الحق الكامل بأن يندمروا، بل وحتى أن يرفضوا «الاشتراكية» مزعومة عاشوها، وما هي في نهاية المطاف إلا قطاع عام منهوب، ومستوى معيشة يستمر بالتدهور. هكذا خبروا «الاشتراكية» التي قيل لهم في المدارس ووسائل الإعلام: إنهم كانوا يعيشونها.

ديما النجار

خبر الشعب السوري مسوخاً من التطبيقات الاشتراكية، في ظل ما سمي اقتصاداً موجهاً.. ولكن في أي اتجاه؟

ما ثبت على الأرض، أنه ذاك الاتجاه الذي سبب انتفاخ برجوازية المكاتب التي تسمى برجوازية بيروقراطية، محولة إياها إلى وحوش منفلتة من العقال، تسمى قوى السوق الطفيلية، استولت على مراكز القرار تبعاً، ولا بد أنها سرعان ما ستبتح عن معادلهل السياسي المناسب..

سورية على الطريق الجديدة...



«مرطبات سياسية» في مقهى الكمال وسط دمشق

منصباً على ضرورة العمل السياسي المنظم لإنجاز التغيير القادم، واختتم المحور الثالث بدعوة مفتوحة للحضور كلهم لتنظيم صفوفهم، والبحث عن القوى السياسية الجديدة القادرة على إقناعهم، والتعرف عليها، ووضعها تحت الاختبار لتحديد مدى صلاحيتها وقدرتها على تمثيل مصالح السوريين بشكل حقيقي. بدأ بعد ذلك حوار طويل مع الحضور الذين قدموا مداخلاتهم وطرحوا أسئلة كثيرة وجريئة عكست إلى حد كبير مدى رغبة الشباب السوري في البحث عن المخارج والحلول، وعن القيام بدور فاعل.

مدينة دمشق من هذا المكان بالتحديد. وقدم كل من مهند دليقان أمين حزب الإرادة الشعبية، وأحمد الرز وعلاء أبو فرّاج القياديين في منظمة الشباب في دمشق، عرضاً مكثفاً لثلاثة محاور، خصص الأول للجواب عن سؤال «كيف وصلنا إلى هنا؟» ركز على الفرص التي أضاعها كل من النظام والمعارضة في الوصول إلى حل، وخاصة رفض النظام للتسوية مع تركيا، ثم بدأ المحور الثاني الإضاءة على حجم المشاكل الماثلة أمام السوريين، والتي ينبغي حلها في الجانب الاقتصادي والسياسي والوطني، ثم كان المحور الأخير

وجه شباب من حزب الإرادة الشعبية دعوة للشباب في دمشق لحضور ندوة حوارية بعنوان «مرطبات سياسية» للحديث عن طرح الحزب حول المستجدات الأخيرة في سورية، ووقع الاختيار على مقهى الكمال، لأنه كان ولا يزال مركز تجمع للشباب الذين اعتادوا قضاء وقت طويل فيه، وما إن سقطت السلطة في سورية حتى تبدل نشاط عدد كبير من زواره؛ فبدلاً من لعب أوراق الشدة أو طاولة الزهر، بدأ الحدث السياسي يطغى على المقهى كغيره من أماكن التجمع، ولذلك كانت رغبتنا أن ننطلق في سلسلة نشاطاتنا في



أنظار السوريين معلقة على الشمال الشرقي!

«تأميم التجربة» لصالح السوريين كلهم؛ ففي سورية، وأثناء السنوات العجاف التي مرت، أنتج السوريون العديد من التجارب في إدارة شؤون مناطقهم، ولم تكن الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي هي الوحيدة، بل كانت هناك تجربة في الشمال الغربي، وتجربة أخرى في السويداء، وتجارب مختلفة في درعا، وعلى هذا الأساس يمكننا اليوم أن ننهض هذه التجارب كلها ونفصلها عن الأخطاء التي تخللتها، لتكون مجموعها درساً لنا جميعاً، نستفيد منه عبر الحوار، لإعادة بناء سورية.

من خلال أحد احتماليين؛ الأول: يكون باستخدام القوة، وهو خيار يعرف السوريون مرارته وكوارثه، ويعلمون أنه سيجلب بالضرورة مزيداً من الدمار والتدخلات الخارجية. الثاني: فهو عبر توافق متين يتبلور بالجلوس حول طاولة حوار بين الأطراف السورية كلها، لبحث شكل مستقبل سورية الجديدة، ولتكون للسوريين كلهم. قد يظن البعض أن التوافق يعني نهاية تجربة الإدارة الذاتية، لكن إذا وقفنا قليلاً أمام هذه الفكرة تبين لنا أن هذه التجربة هي في الحقيقة ملكٌ للسوريين كلهم، بحسناتها وسيئاتها، وأن الوصول إلى توافق يعني فعلياً

يكاد لا يمر أي حديث سياسي دون أن يتطرق لما يجري في الشمال الشرقي السوري والسيناريوهات المحتملة لتطور الأمور هناك. وفي الحقيقة، يعكس هذا الاهتمام إحساس السوريين بحرصهم على إعادة توحيد بلادهم، بعد أن استمرت تقسيمات الأمر الواقع لسنوات، والأهم: أن هذا الاهتمام ينطلق من فكرة جوهرية هي الرغبة بحقق الدماء والبحث عن توافقات. إذا نظرنا بشكل واقعي لما يجري مؤخراً في ملف المفاوضات المستمرة بين الإدارة المؤقتة الجديدة في دمشق والإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، نرى أن معالجة هذا الملف يمكن فقط

مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادر الحزب الشاب على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرّفت البلاد من أهلها، وظل الباقون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقلام الشاب بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثت فوق صدورنا لسنوات... سعيًا وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

خطوة بالاتجاه الصحيح



كرامته. وجاء موقف الإدارة المؤقتة في سورية متماشياً مع المزاج الشعبي، وعبر عنه الشرع للمرة الأولى بشكل واضح أثناء مؤتمر صحفي جمعه مع رئيس الوزراء القطري حين قال: «إسرائيل» كانت تثرر سلوكها السابق بوجود الميليشيات الإيرانية وحزب الله»، واليوم اختلف الوضع، لكن السلوك لم يتغير، وطالب على هذا الأساس بانسحاب القوات المعتدية إلى حدود اتفاق 1974. الخطوة المطلوبة وفي الاتجاه الصحيح. وإذ كان البعض يقول: إننا في سورية نمر في لحظة ضعف، ولا نستطيع المطالبة بحقوقنا تحديداً بوجه «إسرائيل»، إلا أن اتفاق وقف إطلاق النار أثبت أن «إسرائيل» ليست بالقوة التي تحاول تصوير نفسها بها، وأن اللحظة مواتية لوضع حد للاعتداءات المتكررة التي سرقت فرحة السوريين.

في لحظة مهمة تلت الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، طالب قائد الإدارة السورية المؤقتة أحمد الشرع، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء القطري، «إسرائيل» بالعودة إلى خطوط اتفاق 1974. فما القصة؟ وما سر التزامن بين الحدث والتصريح؟ كان واضحاً أن السوريين بدأوا يعبرون عن موقفهم الواضح من «إسرائيل» بعد أن نفذوا غيار السلطة السابقة وشعاراتها المناقفة عنهم، وشهد الشارع السوري حتى اللحظة عدة أحداث بارزة ضمن هذا الاتجاه، أولها: كان في ريف درعا، عندما خرجت مظاهرات في قرى حوض اليرموك ومنها قرية معرية لرفض التوغّل «الإسرائيلي»، ثم تلاها منذ أيام مظاهرة أخرى في حمص تحت الإدارة الجديدة على وقف غطرسة العدو، ما عكس بوضوح أصالة الشعب السوري وحساسيته تجاه كل ما يمس



لقمة الشعب خط أحمر



جيش العاطلين عن العمل والأمن الوطني!

البطالة هي نسبة ضخمة جداً، وأن عدد العاطلين عن العمل هو بالملايين. ينبغي التعامل بحكمة وبسرعة مع هذه الظاهرة، لأن استمرارها وتفاقمها يشكل تهديداً للأمن الوطني للبلاد، لأن كل إنسان سيحاول في النهاية البحث عن سبل لإعالة نفسه وإطعام أطفاله، وإذا لم تتوفر سبل قانونية للقيام بذلك، فإن الباب سيكون مفتوحاً موضوعياً أمام تفشي الجريمة الفردية والمنظمة، وكذلك فإن التدخلات الخارجية وشراء الذمم ستصبح أكثر انتشاراً وخطراً... تدوير عجلة الإنتاج، والتربيت والحكمة في التعامل مع موظفي قطاع الدولة، أمر بالغ الأهمية في إدارة الأمور ودفعها نحو بر الأمان والاستقرار...

تتضم بشكل يومي شرائح وفئات جديدة، وبشكل متسارع وبأعداد كبيرة، لجيش العاطلين عن العمل. من هؤلاء من فقد عمله تحت ضغط المنافسة الساحقة، التي تسبب بها فتح الحدود للبضائع الأجنبية دون وجود معايير ضريبية واضحة، ما أضعف المنتج المحلي، وسبب إغلاق ورشات عديدة، وخاصة تلك المشتغلة بالألبسة الجاهزة. كذلك انضمت أعداد من المسرحين حديثاً من جهاز الدولة بقطاعاته المختلفة، وإلى جانب هؤلاء يجد كثير من الشبان الذين حملوا السلاح سابقاً أنفسهم بلا عمل حالياً. لا توجد أي تقديرات موثوقة حول عدد العاطلين عن العمل في سورية اليوم، ولكن المؤكد: أن نسبة

صحف الكيان: فشلنا

ذلك، فإنهم نجحوا في تكبيد الجيش خسائر جسيمة، وعلى ما يبدو، يستخدم «المخربون» أنفاقاً لم يكشف عنها بعد، ويعتمدون على كميات من الغذاء والسلع التي خزنتها «حماس» في الأنفاق شهوراً طويلة.

تكبدتها «حماس»، فإنه من الواضح أن العملية لم تؤد إلى نتيجة حاسمة. المعارك في جباليا تراجعت، ويفترض أنه بقي هناك عدة عشرات من «المخربين» الناشطين، وعدد مشابه لا يزال ناشطاً في بيت حانون، لكن على الرغم من

الجمهور الفلسطيني، وفي الضفة الغربية. فالانسحاب من نتساريم، ثم في المرحلة الأولى، الانسحاب بصورة جزئية من محور فيلادلفيا، سيقيدان سيطرة الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة. على الرغم من الخسائر الكبيرة التي

إن الحاجة إلى إنقاذ 50 مخطوفاً حياً قبل أن يموتوا في الأنفاق، معناه التخلي عن الهدف المعلن للحرب، أي التدمير الكامل لحكم «حماس». ولا شك في أن «حماس» ستستغل إطلاق سراح هذا العدد الكبير من الأسرى من أجل تحصين موقعها وسط

نشر موقع «هآرتس» العبري مقالاً في 14 كانون الثاني، قال فيه: «ستتضر إسرائيل إلى قبول الاتفاق الجارية بلورته على مضض. وكما شكنا منذ البداية، لا يضمن الاتفاق القضاء على حكم «حماس». على الرغم من وعود نتنياهو ووزرائه.



النشاط في درعا... على قدم وساق



الفريق على أعمال التنظيف، وبدأت مرحلته الثانية التي تتضمن رسم لوحات فنية على جدران المشفى، والتي من المتوقع أن تصل إلى نهايتها بعد أيام قليلة. كذلك، فقد تجمع الأهالي في جاسم شمال درعا يوم الأربعاء الماضي للاحتفال بافتتاح دوار الشاعر أبو تمام، والذي جرى ترميمه بعميل تطوعي قام به أبناء المدينة.

كما شهدت المحافظة فعاليات اجتماعية وسياسية متنوعة في أنحاءها كلها، تعبر بمجموعها عن درجة نشاط عالية بين الأهالي، وعن رغبة كبيرة بالعمل والبناء وإعادة الألق لمحافظةهم وبلدهم.

تشهد محافظة درعا، أسوة بالمحافظات السورية الأخرى، نشاطاً اجتماعياً وسياسياً عالياً، يعبر عن رغبة أهل درعا بإعادة الحياة لمحافظتهم على الصعد كافة. يوم السبت، نظمت اللجنة التنفيذية الجديدة التابعة للاتحاد الرياضي العام في درعا بطولة «النصر» للعبة الشطرنج، والتي أقيمت في حي الكاشف في مدينة درعا، وشارك فيها 40 لاعباً من مختلف الشرائح العمرية. بالتوازي، يواصل فريق عمل تطوعي مكون من طلاب الجامعات، عمله المستمر منذ أكثر من 20 يوماً، حملة تنظيف وتزيين تطوعية لمشفى «الزرع» الوطني. وقسم الفريق عمله إلى مرحلتين، في الأولى ركز

عرّف ما يلي: النظام...



الاقتصادي، وشكل وطبيعة الحكم، بالإضافة إلى موقفه من القضايا الوطنية في البلاد، وعلى هذا الأساس يعتبر الرئيس بلا شك جزءاً مهماً من النظام السياسي، وخصوصاً إذا ما كان هذا البلد يعتمد النظام الرئاسي للحكم، لكن وجود رئيس بعينه أو رحيله لا يعني بالضرورة تغيير النظام، فالنظام يتغير عندما تتغير السياسات السابقة كلها، والبنية القانونية التي كانت قائمة سابقاً، والأهم من ذلك أن النظام يتغير عندما يتغير شكل توزيع الثروة داخل البلد، ففي المثال السوري الملموس ما حدث حتى الآن هو أن الرئيس سقط والسلطة السابقة سقطت، ولكي يتم فعلياً تغيير النظام بشكل نهائي، ينبغي أن يحصل 90% من السوريين على حصة عادلة من الثروة التي ينتجونها.

● كيف يمكننا معرفة طبيعة النظام؟ يتحدد النظام في الواقع على أساس كيفية توزيع الثروة التي يتم إنتاجها في المجتمع، وحصة غالبية أبناء البلد من هذه الثروة، ففي سورية مثلاً: كان النظام السياسي يقوم على أساس أن يحصل 90% من السوريين على 20% من ثروة البلاد، بينما تحصل فئة صغيرة على 80% من الثروة، وكان النظام السياسي في سورية يعمل للحفاظ على هذا الشكل المجحف من توزيع الثروة، وهو ما جوع السوريين وأفقرهم خلال سنوات طويلة.

● هل تغيير الرئيس يعني تغيير النظام؟ كما قلنا سابقاً: يقوم النظام على مجموعة من السياسات في المجال

منذ أن بدأت الاحتجاجات في تونس، بدأ الناس يرفعون شعارات نادت بإسقاط النظام، وبدأ ينتقل هذا المطلب من بلد إلى آخر، لكن إذا ما أردنا حقاً أن نسال: ما هو النظام؟ هل هناك فهم واحد واضح لهذه الكلمة ودلالاتها؟

● ما هو النظام؟

النظام السياسي هو في الواقع مجموعة من السياسات التي تحدد شكل البلد وطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين سكانه، وترسم علاقة هذا البلد مع محيطه في الإقليم والعالم، ويشمل على هذا الأساس السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية التي يختص الدستور بوضع صلاحيات كل منها وعلاقتها بالسلطات الأخرى.

أوجه التشابه أو «التطابق» بين حكومة تسيير الأعمال والسلطة الساقطة!



تستمر حكومة تسيير الأعمال بإظهار مدى التشابه بينها وبين حكومة السلطة الساقطة بكل فرصة، على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي عموماً، ومن ناحية التعاطي مع القطاع العام ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص.

فأملاك الدولة العامة والخاصة هي ملك الشعب السوري، وهو الوحيد صاحب الحق بكيفية التصرف بها بما يضمن مصالحه، والتفريط بها بأي شكل وتحت أي مسمى مرفوض جملة وتفصيلاً من أي حكومة أو سلطة!

التغيير الثوري يعني تغييراً جذرياً لمصلحة السوريين

لا بد من إعادة التذكير أيضاً بأن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التوحشية كانت السبب الرئيسي الذي أودى بالسلطة الساقطة، مع غيره من الأسباب الأخرى.

فمسيرة الخصخصة المباشرة وغير المباشرة، بالتوازي مع مسيرة تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم، التي سارت عليها سياسات السلطة الساقطة، هي ما أدت بالنهاية إلى إضعاف دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وفتحت الباب على مصراعيه أمام توحش كبار حيتان الثروة وأصحاب الأرباح على حساب مصلحة الغالبية العظمى من السوريين والمصلحة الوطنية، وهو ما أدى بالنهاية إلى درجة

وهذه المرة كانت على لسان وزير الاقتصاد في حكومة تسيير الأعمال، وبتصريح له خلال الأيام القليلة الماضية من خلال عبارات منقولة عن لسانه تقول: «سنعرض المنشآت الحكومية للاستثمار أو الخصخصة أو التشارك مع القطاع الخاص - سنعرض الشركات على القطاع الخاص بالتدريج ضمن مزايدات - طرح الشركات للخصخصة مفتوح للجميع سواء شركات محلية أو أجنبية!»

بإعادة إفادة!

لا بد من التذكير بداية بأن حكومة تسيير الأعمال الحالية معنية بمهام محدودة ومقيدة وبشكل مؤقت حتى يتم انتخاب حكومة شرعية ممثلة للشعب السوري وإرادته ومصالحه. فالحديث عن بيع وخصخصة شركات القطاع العام وعرضها للمزادات، وفتح الباب أمام الأضرار المستثمرة الخارجية والداخلية للاستحواذ عليها، ليس من مهام الحكومة الحالية بوصفها حكومة تسيير أعمال أولاً، وليس من صلاحيتها التصرف بأموال الدولة «العامة والخاصة» ثانياً!

والاستمرار بهذه السياسات، يعني ضمناً الاستمرار بالضد من مصالح الغالبية العظمى من الشعب السوري الفقير والمنهك، والمستمر بجرعات أعلى من الغضب والاحتقان بسبب سياسات وممارسات حكومة تسيير الأعمال الحالية، وهو ما سيفضي بالضرورة إلى النتائج ذاتها، حتى يصل الشعب السوري إلى التغيير الثوري المطلوب «الجذري والعميق والشامل»، الذي ينعكس على حياته ومعاشه وخدماته إيجاباً، بما في ذلك خاصة على مستوى إعادة توزيع الثروة، وبما يضمن كرامته وكرامة بلده، بوحدتها وسيادتها على مقدراتها وثروتها وكامل أرضها.

عالية من الاحتقان والغضب الاجتماعي، الذي أدى إلى إسقاط هذه السلطة وهروبها، لكنه لم ينته بعد! فالناس خرجت إلى الشارع قبل أربعة عشر عاماً ضد النتائج الملموسة لهذه السياسات، بتبعاتها الكارثية على حياتهم ومعاشهم وخدماتهم، المنحازة إلى الأقلية الوحيدة بالبلاد المتمثلة أساساً بكبار حيتان أصحاب الأرباح، وبرعاية وحماية السلطة الساقطة وسياساتها. وهذه السياسات هي نفسها التي تتبناها حكومة تسيير الأعمال الحالية بكل تفاصيلها، مع فارق نوعي يتمثل بالرغبة بسرعة التنفيذ،

وزير الاقتصاد يعدنا بمعيار كرامة بأس وليس بشيء آخر!



الدولارات التي تحدث عنها وزير الاقتصاد تساوي نظرياً نحو 1,560,000 ل.س.، وهنا يوجد سؤال يفرض نفسه: أي كرامة يمكن أن توفرها هذه الليرات للمواطن السوري، خاصة مع سياسات إلغاء الدعم الشاملة التي اتخذتها حكومة تسيير الأعمال من اليوم الأول، استمراراً لسياسات السلطة الساقطة، ولكن بوتائر أسرع وأكثر شمولاً؟!

فمثلاً لنأخذ سلعة واحدة وخدمة واحدة من الأساسيات التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال، وهي الخبز والمواصلات، وليكن مثلاً أسرة مؤلفة من خمسة أفراد ويعيها فرد واحد. حيث يمكن تحديد كلف الخبز والمواصلات لهذه الأسرة كما يلي:

الأسرة بحاجة إلى ربطتي خبز يوميًا، وسعر الربطة سيبلغ نحو 8000 ل.س بعد شهر أو شهرين مع إنهاء الدعم الكلي الذي وعدنا به وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك قبل عدة أيام، وعليه فإن كلفة الخبز الشهرية لوحدنا تساوي نحو 480,000 ل.س. ولنفتقر أن كلف المواصلات

أطل علينا وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال السيد باسل عبد الحنان بتصريح له لـ CNBC العربية بأن «120 دولاراً هي الحد الأدنى شهرياً لتوفير حياة كريمة للمواطن السوري»، أي تقريباً ما يعادل نحو 1,560,000 ل.س وفقاً لسعر الصرف الرسمي لدى المصرف المركزي، أو 1,380,000 ل.س وفقاً لسعر الصرف في السوق الموازية.

فماذا تعني الحياة الكريمة؟

الحياة الكريمة تعني سهولة الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية عبر دخل كاف يوفر للناس القدرة على العيش ضمن الحد الأدنى من كلف المعيشة الذي يساعد هؤلاء على البقاء على قيد الحياة، وضمن شروط وظروف معيشية «أدمية»، دون أي تمييز بين أفراد وطبقات المجتمع، على الأقل فيما يخص الأساسيات المعيشية، مثل «الغذاء، الطبابة، السكن، المواصلات، التعليم، الاتصالات، إلخ».

هل توفر الـ 120 دولاراً حياة كريمة للمواطن السوري فعلاً؟

لنفترض أن سعر صرف الدولار الفعلي هو السعر الرسمي، والمحدد بأخر نشرة للمصرف المركزي بـ 13,000 ل.س، وبالتالي فإن هذه

بقية السلع والخدمات الأساسية «الغذاء، السكن، الطبابة، الاتصالات، الملابس، الكهرباء، الماء، إلخ» كشرط لحياة آدمية يبدو لا بأس بالنسبة للوزير أن يستمر المواطن السوري بمعاناته وعوزة وحرمانه وبؤسه تجاهها، كما كان عليه دائماً أيام السلطة الساقطة!

896,000 ل.س شهرياً، وهذا المبلغ يشكل ما نسبته حوالي 57,43% من إجمالي دخل هذه الأسرة الدولارية الموعود! فمعيار كرامة حياة المواطن السوري من وجهة نظر وزير الاقتصاد يقتصر فقط على تأمين الخبز وتكاليف المواصلات، أما

سيديفها الفرد المعيل فقط، بوسيلتي نقل للذهاب ومنها للإياب من وإلى العمل، وبوسطي 16000 ل.س يومياً لمدة 26 يوم عمل بالشهر فإن كلف المواصلات ستبلغ نحو 416,000 ل.س شهرياً. على ذلك فإن مجموع كلف الخبز والمواصلات للأسرة يصبح حوالي

الوعد بكهرباء غالية الثمن!

صرح وزير الكهرباء في حكومة تسيير الأعمال الحالية السيد عمر شقروق أن: «تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي تتجاوز 12 سنت/ دولار، وان خفض كلف الإنتاج إلى 6 سنت/ دولار يحتاج إلى أكثر من أربع سنوات»، وأضاف: «توفير الكهرباء بين 6-8 ساعات يومياً يحتاج إلى وقت خلال شهرين».

حديث الوزير أعلاه عن الكلف يذكرنا بأحد أزمات وزراء الكهرباء في الحكومات المتعاقبة للسلطة الساقطة، وخاصة ما يتعلق بتغيير عوامل تضخيم هذه الكلف، لكن المختلف الذي يهم المواطن الآن هو أن هذه الكلف المضخمة، والتي باتت مسعرة بالدولار، ستكون بوابة عبور لحساب قيمة الاستهلاك عليه لاحقاً بحال استمرار حكومة تسيير الأعمال بسياسات إنهاء الدعم الكلي.

الكلف المضخمة نفسها مع ذرائعها

يبدو أن حكومة تسيير الأعمال تتفق على طول الخط مع سياسات السلطة الساقطة على المستوى الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بخفض الدعم الاجتماعي والإجهاد عليه كليا، والواضح أيضاً أن الحكومات التي تستهدف إنهاء الدعم، وإنهاء دور الدولة الاجتماعي في التخفيف من مظاهر الفجوة الطبقة، تستخدم نفس الخطاب ونفس المبررات والذرائع، وخاصة ما يتعلق بكلف الدعم، ويبدو أيضاً أن إجراءات



كلف الكهرباء ستثقل كاهل الفقيرين!

سيناريو إنهاء الدعم على الطاقة الكهربائية، وفقاً لحسابات الكلف المتضخمة أعلاه، ستكون كارثية على المواطنين! فوسطى استهلاك الأسرة السورية الشهري من الطاقة الكهربائية يقدر بحدود 500 كيلو واط ساعي، وبناء على الكلف الجديدة المعلن عنها أعلاه فإن الكلفة الشهرية بالحد الأدنى على الأسرة ستكون بحدود 780,000 ل.س، وبمقارنة هذه الكلفة مع الرواتب المفترضة، بعد الزيادة الموعودة بنسبة 400% والتي ستصبح نحو 1,400,000 ل.س، أو 120 دولاراً بأحسن الأحوال، وكما ذكر وزير الاقتصاد بأن هذا الدخل كاف لتأمين حياة كريمة للمواطن السوري، ستعادل تقريباً 1,567,000 ل.س ويكتنا الحاليتين فإن كلف الكهرباء بحدها الأدنى تساوي على الأقل 50% من دخل الأسرة، ليتحول وعد حكومة تسيير الأعمال بزيادة ساعات الوصل وتحسينها إلى وعيد بمزيد من الإفقر والحرمان!

وصولاً إلى انعدامها شبه الكلي ببعض المناطق، مع العلم أن إمكانية توفير الكهرباء وتحسينها بنسب كبيرة كانت متاحة، بالرغم من كل التدمير والخسائر التي تعرض لها هذا القطاع نتيجة سنوات الأزمة والحرب، لكن الذريعة بهذا الشأن كانت دائماً هي قلة توريدات المشتقات النفطية لتشغيل محطات التوليد العاملة بطاقتها الإنتاجية. اليوم السيناريو ذاته يستمر، مع زيادة سوء الكلف على مستوى ساعات الوصل، ومع الوعود الحالية بزيادتها لاحقاً، إلا أن ذلك سيتم على حساب زيادة أعباء الكلف وإنهاء الدعم كليا، وبالتالي رفع أسعار الكهرباء إلى المستويات التي تحدث عنها وزير الكهرباء الحالي على الأقل، أي 12 سنت/ دولار للكيلو واط الساعي بكلف الإنتاج، وهذا ما يعادل تقريباً 1560 ل.س لكل كيلو واط ساعي بناء على سعر الصرف الرسمي المحدد الآن بـ 13065 ل.س.

تخفيض الدعم قبيل الوصول إلى إنهائه هي ذاتها! فالسلطة الساقطة مثلاً كانت تعتبر استمرار الدعم سبباً أساسياً في تدهور واقع الكهرباء وتقصيرها في توفير الطاقة للناس بعدة ذرائع، أهمها هو عبء الدعم وكلفه، مع العلم أن السلطة الساقطة كانت تستمر بتضخيم كلف الإنتاج بنسب يصعب تقديرها، بما في ذلك هوامش النهب والفساد وذرائع الحصار والعقوبات، بالإضافة طبعاً إلى نسب الفاقد الفني والتجاري، التي كانت تقدرها وزارة الكهرباء في حكومة السلطة الساقطة بحدود 27% للفاقد الفني فقط دون التجاري، علماً أن الفاقد الفني الطبيعي من المفترض ألا يتجاوز 10%، وكل هذه الإضافات والهوامش يتم تضمينها في الكلف، وبالتالي ولعل الفارق المسجل أن السلطة الساقطة، ولعدم رغبتها بتحميل كلف الدعم على الموازنة وتسعى إلى تخفيضها للحدود الدنيا، كانت تلجأ إلى تخفيض ساعات الوصل قدر الإمكان،

سيناريو إنهاء الدعم على الطاقة الكهربائية وفقاً لحسابات الكلف المتضخمة ستكون كارثية على المواطنين

تضخيم كلف الخسائر أسّ نهبوي موروث من السلطة الساقطة!



ميغا واط وسطياً لا تتجاوز 1 مليون دولار، وذلك بحسب دراسات اقتصادية دولية ومحلية، بما في ذلك محطات التوليد صديقة البيئة. وبالتالي فإن 40 مليار دولار المضخمة بشكل كبير كخسائر، ربما ستكون كفيلاً بتأسيس محطات جديدة لتوليد الكهرباء وبقدرات مهولة، مع بنيتها التحتية وشبكتها واحتياجاتها من المشتقات النفطية، لتغطية الاحتياج الكهربائي على مستوى البلاد!

للمحطات الكهربائية. وعليه ربما لا بد من إعادة تقييم الخسائر الفعلية في قطاع الطاقة الكهربائية من قبل حكومة تسيير الأعمال الحالية بعيداً عن معطيات السلطة النهبوية الساقطة، بما فيها من تضخيم مبالغ به، كي لا تتورط بموروث نهبها وفسادها! وللمقارنة المشروعة مع الرقم المضخم لتكلفة الخسائر أعلاه ربما تجدر الإشارة إلى أن وسطى الكلفة الأساسية من البداية لإنتاج واحد

ذلك دون أدنى شك! على ذلك فإن حجم الخسائر بقطاع الكهرباء الذي تحدث عنه وزير الكهرباء السابق تتضمن دون أدنى شك حصة كبيرة تقطع للنهب والفساد، مع عدم نفي الأضرار الكبيرة التي لحقت فعلاً بالمنظومة الكهربائية، سواء تدمير بعض محطات توليد بذاتها، أو تدمير أجزاء من شبكة وخطوط النقل وتعرضها للسرقة، أو استهداف خطوط وأنابيب إمداد الغاز

وسطياً بحوالي 1,2 مليار دولار فقط، وكانت أغلب الأضرار في حلب وإدلب، حيث تضررت البنية التحتية للكهرباء في حلب بنسبة 28%، في حين بلغت نسبة الضرر في إدلب نحو 60%، ونحو 6% من المرافق دمرت بالكامل.

التباين الكبير في التقديرات أعلاه عن تكاليف الخسائر في قطاع الكهرباء، حتى بحال إضافة الخسائر في المناطق غير المدرجة في تقييمات مجموعة البنك الدولي سابقة الذكر، يفسح المجال لإعادة الحديث عن السلطة الساقطة، وتجذر النهب والفساد في بنيتها كشرط أساسي لدورها وتجيير مهامها لمصلحتها، حتى تحول الفساد إلى ظاهرة سلبية معمة ومتعمقة ومسيطر عليها لتجميع عائدها بيد كبار الناهبين في هذه السلطة، وقد كان من أسهل طرق ومسار النهب والفساد اللجوء إلى تضخيم الكلف على الجهات العامة بمخصصاتها من كتلة الإنفاق العام من الموازنات السنوية لها، ولعل تكاليف خسائر القطاع الكهربائي وفقاً للرقم الملياري أعلاه ليست استثناء في

سبق لوزير الكهرباء في حكومة السلطة الساقطة، غسان الزامل، أن أشار في بداية العام 2024 إلى أن حجم الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية للمنظومة الكهربائية نتيجة الحرب بلغت نحو 40 مليار دولار.

تقديرات الخسائر أعلاه قريبة من تقديرات وزير الكهرباء في حكومة تسيير الأعمال الحالية، حيث صرح وزير الكهرباء عمر شقروق لـ CNBC عربية أن: «الحاجة لـ 40 مليار دولار من أجل إعادة شبكة الكهرباء إلى حالتها قبل عام 2010». بالمقابل فإن مجموعة البنك الدولي كانت قد أصدرت ببداية العام المنصرم 2024 تقييماً لتقدير بعض الأضرار والخسائر نتيجة الحرب، وغطت البيانات التي قدمتها قطاعات محددة تمكنت من دراستها حتى نهاية العام 2022، وشمل التقييم 14 مدينة الأكثر تضرراً من الحرب، وهي «عفرين، حلب، درعا، داريا، دير الزور، الحسكة، حمص، إدلب، منبج، تدمر، الرقة، الرستن، تل أبيب، الزبداني» ومن ضمن القطاعات موضع الدراسة كان قطاع الكهرباء، الذي قدر حجم خسائره

تباين الآراء حول التعرفة الجمركية الجديدة!



صدرت تعرفة جمركية جديدة عن حكومة تسيير الأعمال بتاريخ 11 كانون الثاني الحالي، تم خلالها توحيد تعرفة الجمارك لكل المعابر والمنافذ البرية والبحرية والمطارات السورية، وبحسب بعض المصادر فإن النشرة الجديدة مخفضة كثيراً عن النشرة التي كانت مطبقة زمن السلطة الساقطة.

الصناعة الوطنية، كذلك طالب هؤلاء باعتماد رسم جمركي للسيليكون إذا ورد كمادة أولية في براميل 25 كغ فما فوق، عن البند الجمركي للسيليكون الجاهز في حال ورد بعبوات بلاستيكية جاهزة.

على جانب آخر طالب أصحاب قطاع الصناعات النسيجية بحماة بضرورة خفض قيمة التعرفة الجمركية والرسوم على سائر المواد الأولية التي تدخل في الصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة، على أن تتراوح بين 0 إلى 1% مع التأكيد على رفع التعرفة الجمركية على المواد والمنتجات المستوردة من الخارج من 10 إلى 15 دولاراً للكيلو الواحد من هذه المنتجات. كما طالبوا بضرورة إعفائهم من ضريبة استيراد الآلات الحديثة تشجيعاً لهم لكون الآلات الحالية أصبحت متهاكلة.

وكان للقطاع التجاري رأي إضافي حول التعرفة الجمركية الجديدة، حيث نقل عن محمد الحلاق نائب رئيس غرفة تجارة دمشق مطالبته بتعديل الرسوم لجهة أن يكون الرسم على القطعة أو على الوزن وليس على الفاتورة، مشيراً إلى أن هناك بعض المواد الغذائية قد ارتفع رسمها الجمركي،

ونقل عن مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، مازن علوش، أن نشرة الرسوم الجمركية تراعي حماية المنتج المحلي عبر تشجيع الصناعة من خلال الرسوم المخفضة على المواد الأولية، مضيفاً: إن النشرة الجديدة تهدف إلى دعم القطاع الصناعي وجذب الاستثمار من خلال تقديم إعفاءات ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، إضافة إلى دعم القطاعين الصناعي والزراعي.

وقد تباينت الآراء حول التعرفة الجديدة، خاصة لكونها ارتفعت عن التعرفة التي كانت مطبقة مع المعابر التركية خلال السنوات الماضية، فيما كانت مخفضة عما كانت عليه أيام السلطة الساقطة في المعابر والمنافذ الحدودية الأخرى التي تحت سيطرتها.

وكذلك تباينت الآراء حول حقيقة تخفيض التعرفة على مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو البضائع الشبيهة مع الإنتاج المحلي!

فعلى سبيل المثال شدد أصحاب معامل الزجاج بضرورة أن يكون الرسم الجمركي الخاص بالزجاج المقسى «السيكوريت» أعلى من نظيره الزجاج الشفاف المسطح وذلك لحماية

ومواد الأولية، في التعرفة الجديدة غير دقيق، يضاف إلى ذلك حال التشتت والفوضى بعمل الجمارك نفسها إثر التغييرات المستجدة التي طالت عملها، سواء على مستوى عدم استقرار العاملين فيها، وخسارة بعض الخبرات فيها، أو على مستوى التوجهات اليومية بالعمل التي يغلب عليها الطابع الشفهي!

بمطلق الأحوال يبدو أن تصدي حكومة تسيير الأعمال لمهام خارج صلاحيتها المفترضة، بعضها استراتيجي وكبير وهام، خلق وسيخلق المزيد من الإشكالات والأزمات، مع انعكاساتها السلبية والمستقبلية الأكثر كبراً وتضخماً على المستوى الوطني!

وقد يتسبب ذلك في تهريبها حتى لا يتم دفع رسومها الجمركية، مثل اللحوم المذبوحة التي تستخدم في الصناعة، والتي جاءت رسومها الجمركية مرتفعة!

ولا ندري ما سيكون عليه الحال أيضاً خلال الفترة القادمة بالنسبة لقطاع الاستثمار، بعد أن تم إنهاء عمل عناصر الجمارك في هيئة الاستثمار، ما يعني بعض الصعوبات بالنسبة لعمل المستثمرين مستقبلاً.

المطالبات أعلاه، من قبل الصناعيين والقطاع التجاري على السواء، تعني أن الحديث عن دعم القطاع الصناعي، والإنتاج ومستلزماته

المصرف المركزي يعمل على تثبيت سعر الصرف «قدر الإمكان»!



ليستقر السعر عند هذا الحد بالنشرات اللاحقة، والتي بلغ عددها سبع نشريات حتى الآن، وهذا ما يعكس استقراراً اسمياً بسعر الصرف الرسمي خلال هذه الفترة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إمكانية المواطنين تصريف دولاراتهم عبر المصرف المركزي أو شركات الصرافة المعتمدة بالسعر المحدد غالباً، وبالتالي لجوؤهم الاضطراري إلى السوق الموازية التي تعاني من تذبذب زمني ومكاني استغلالي ونهبوي.

فمثلاً تراوح المدى السعري للدولار مقابل الليرة خلال هذه الفترة بين 8,500 ل.س كحد أدنى و11,500 ل.س كحد أعلى، وبالتالي فإن الخسارة التي تعرض لها السوريون عند تصريف كل دولار خلال هذه الفترة تراوحت بين 1,565 و4,565 ل.س تقريباً، بغض النظر عن الأعباء الإضافية التي يتكبدها هؤلاء عند تلبية احتياجاتهم واستهلاك السلع الأساسية، التي يتم تسعيرها وفقاً لسعر صرف ثالث تحوطي، أعلى من كلا السعرين الرسمي والموازي.

يستمر المصرف المركزي بإصدار النشرات الشكلية لسعر صرف الدولار، من دون أي تدخل فعلي وعملي بواقع هذا السعر في الأسواق المحلية، سواء ناحية سعر الصرف في السوق الموازية المحررة بشكل مطلق، أو ناحية أسعار السلع الأساسية التي يستمر تسعيرها بناء على أهواء التجار وغاياتهم، وبما يتجاوز سعر الصرف الرسمي والموازي، وهذا ما يؤثر عملياً على الواقع المعيشي للسوريين.

فطرفاً معادلة لعبة الدولار ما زال كما هما من أيام السلطة الساقطة، الطرف الأقل قليلة من كبار الحيتان المتلاعبين بالعملة والمتحكمين بواقع سعر الصرف، والمتربحين على حساب تخسير ونهب وسرقة الطرف الثاني المتمثل بغالبية السوريين فعلياً.

كيف تغير سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الأيام الماضية؟

حدد المصرف المركزي سعر الصرف الرسمي في نهاية الشهر السابق، وتحديداً بالنشرة الرسمية بتاريخ 2024/12/31 وسطياً بـ 13,567 ل.س للدولار الواحد، لينخفض بالنشرة التالية بتاريخ 2025/1/5 ويصبح 13,065 ل.س،

مصالح القلة المترحة والمستفيدة من تقلبات سعر الصرف في السوق الموازية.

وبهذا الصدد ربما البداية تكون بمنع بيع وشراء القطع إلا من خلال المصرف المركزي، والبنوك الخاصة وشركات الصرافة المعتمدة، وفقاً للسعر المحدد رسمياً، مع المراقبة والتشدد بذلك، مع ما يتبع ذلك على مستوى مراقبة تسعير السلع في الأسواق بما يتوافق مع هذا السعر.

بالسعر المحدد من قبله، وبما يضمن مركزاً العملة الأجنبية لديه كهممة رئيسية من مهامه، بعيداً عن الاستحواذ عليها من قبل تجار الدولار أولاً، وبما يضمن الحفاظ على مقدرات السوريين من النهب والسرقة ثانياً، إضافة إلى حماية قيمة الليرة من عوامل التذبذب بما يخدم المصلحة العامة، سواء على مستوى الدولة ومؤسساتها أو على مستوى المواطنين، وبالضد من

تفعيل دور المصرف المركزي لا يجب أن يبقى دور المصرف المركزي كما كان أيام السلطة الساقطة عبر إصدار النشرات اليومية دون أي تدخلات عملية وفعلية يلمسها السوريون وتتبع على حياتهم المعيشية، خاصة وأن الطلب على الليرة السورية كان مرتفعاً جداً خلال هذه الأيام، مما يستدعي تدخلاً عالياً للمصرف المركزي بشراء الدولار من الناس

هل يعيش السوري بـ120 دولاراً؟

شهدت السياسات العامة في سورية تحت حكم حافظ الأسد ومن بعده بشار الأسد تحولاً تدريجياً نحو تفكيك منظومة الدعم الاجتماعي التي كانت تُعتبر إحدى الركائز الأساسية للاستقرار النسبي للدولة في العقود السابقة. لم يكن هذا التحول فجائياً أو معلناً بوضوح، بل اتبع أساليباً أحتيالية اعتمدت على تقليص الدعم بصورة تدريجية بطرق مباشرة وغير مباشرة: ابتداءً من تقليص مبالغ الدعم التي كانت تُدرج في موازنات الدولة، إلى تضائل الإنفاق الفعلي على بنود الدعم الاجتماعي، وصولاً إلى الإلغاء الكامل للدعم عن بعض السلع والمواد الأساسية، إما بوقف توزيعها عبر «البطاقة الذكية» سيئة الذكر، أو بإعلانات رسمية عن انتهاء دعمها مثلما حدث مع البنزين.



■ احمد الرز

بعد سقوط السلطة السابقة، استبشر السوريون خيراً بمستقبل يحمل فرصاً جديدة لتحقيق العيش الكريم الذي لطالما حرّموا منه سابقاً. وفي خضم هذا التفاؤل،

برزت تصريحات وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال المؤقتة، باسل عبد الحنان، كجزء من النقاش العام حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري. حيث أكد الوزير، خلال حوار مع قناة «CNBC» عربية يوم الثلاثاء 14 كانون الأول 2025، أن مبلغ 120 دولاراً

شهرياً هو «الحد الأدنى الذي يُمكن أن يُوفّر حياة كريمة للمواطن السوري»، مشيراً إلى أن «رفع الدعم كاملاً سيكون مرتبطاً بزيادة الدخل، وسيجري تنفيذه تدريجياً». فتحت هذه التصريحات فتحة نقاش جدي

ومُلحّ حول مدى واقعية هذا الرقم كمعيار للحياة الكريمة في ظل الظروف الاقتصادية الاجتماعية الراهنة. فهل يُمكن اعتبار هذا المبلغ كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن السوري؟ وهل يُعدّ الوصول إليه حداً فاصلاً يُمكن بعده إنهاء الدعم عن السلع والخدمات بشكل كامل؟

قصة الدعم الحكومي في سورية: كيف بدأ ولماذا؟



أعمق من مجرد تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، بل كان يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي ضروري يضمن الكرامة والاستقرار الاجتماعي.

على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن وسطي إيجار شقة صغيرة في العاصمة دمشق آنذاك كان يتراوح بين 20% و38% من الحد الأدنى الرسمي للأجور، وهو وضع يشير إلى أن السياسات الاقتصادية والدعم الحكومي كانا قادرين على تقليل الضغط الاقتصادي على المواطنين وتوفير بيئة معيشية معقولة. كما أن توفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة ضمن إطار منظومة اقتصادية موجهة أسهم في تخفيف الأعباء عن الأسر السورية وجعل الحياة اليومية أقل تكلفة مقارنة بدخلهم.

لكن ما يثير القلق اليوم هو الانحراف الحاد عن هذا النموذج، الانحراف الذي بدأ في منتصف الستينيات وشهد تسارعات شديدة منذ بداية الألفية الجديدة، حيث أصبحت التكاليف الأساسية للحياة بعيدة تماماً عن متناول شريحة

أول ما يلفت النظر في تاريخ سياسات الدعم في سورية هو جذورها العميقة التي تمتد إلى مرحلة ما بعد الاستقلال في أربعينيات القرن الماضي، حيث كانت البلاد آنذاك تواجه تحديات بناء دولة حديثة وسط ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة.

وكان الدعم في جوهره آنذاك استجابة مباشرة لحقيقة أن الأجور التي تدفعها الدولة لم تكن كافية لتأمين مستوى معيشي يليق بالمواطن السوري، الذي ظل يعاني من فجوة متزايدة بين دخل الأسرة وتكاليف الحياة الضرورية. وشهدت سياسات الدعم الاجتماعي توسعاً ملحوظاً خلال أواخر خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي، حيث بدأت الدولة تعتمد على اليات دعم منظومة استهدفت السلع والخدمات الأساسية، مثل الخبز والسكر والوقود، إلى جانب خدمات حيوية كالتعليم والصحة، التي قُدمت بالمجان أو بأسعار مدعومة بشكل كبير.

ينسى البعض منا اليوم أن الهدف الأساسي من هذه السياسات كان

أسئلة عن الأجور والكرامة



كيف يجب أن ترتفع الأجور في سورية؟



ثالثاً: أي زيادة في الأجور تصبح غير مجدية إذا كان تمويلها يعتمد على تحميل المواطنين أعباء إضافية، كما يحدث عند إلغاء الدعم أو رفع الضرائب بطريقة غير عادلة. يجب أن يأتي التمويل الحقيقي لزيادة الأجور من مصادر اقتصادية مستدامة وغير تضخمية، أهمها:

- تعزيز الإنتاج الوطني، عبر رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة، مما يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من مصادر حقيقية وليس عبر الاستدانة والمساعدات الخارجية أو التصفيق على المواطنين.
 - استهداف كبار الناهبين للثروات الوطنية الذين يستحوذون على النصيب الأكبر من موارد البلاد، بينما يعاني 90% من السكان من التهميش الاقتصادي. اجتثاث الفساد الكبير بشكل فعلي يمكن أن يحرر موارد ضخمة لدعم الأجور وتحقيق العدالة على الصعيد الاقتصادي.
 - فرض ضرائب تصاعدية عادلة تستهدف الثروات الكبيرة والأرباح غير المنتجة، بدلاً من تحميل العمال والمنتجين عبء الضرائب غير المباشرة.
- رفع الأجور ليس مسألة تقنية تتعلق بأرقام أو نسب مئوية، بل ينبغي أن ينظر إليه بوصفه أحد أدوات إعادة توزيع الثروة وتصحيح الخلل في بنية الاقتصاد السوري، والنجاح في هذا المشروع يتطلب رؤية متكاملة تستهدف زيادة الإنتاج، وضبط الأسعار، ومكافحة الفساد، بما يضمن أن تكون زيادة الأجور جزءاً من عملية أوسع لتحقيق التغيير الحقيقي في البلاد بعد كل ما دفعه شعبها من أثمان.

أي زيادة حقيقية في الأجور لا يمكن أن تكون مجرد إجراء رقمي، بل عملية تتطلب معالجة جذرية للخلل البنيوي في الاقتصاد السوري. ولتحقيق زيادة حقيقية وفعالة في الأجور، يجب النظر إلى ثلاثة عوامل أساسية تضمن أن تكون هذه الزيادات فعلية غير وهمية وذات أثر إيجابي على حياة السوريين:

أولاً: ربط الأجور بالأسعار، حيث لا يمكن تقييم أي زيادة في الأجور بمعزل عن قدرتها الشرائية في السوق. الأجر الذي لا يغطي احتياجات المعيشة الأساسية ليس أجراً، حتى لو وصلت قيمته الرقمية إلى مليار. لذلك، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور مرتبطاً بتكاليف المعيشة الحقيقية وفق حسابات دقيقة تشمل الغذاء، والسكن، والنقل، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والاحتياجات الأخرى الضرورية جميعها. ولا يجب أن يهدف هذا الربط إلى تغطية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة فقط، بل إلى توفير مستوى معيشي كريم يضمن للمواطن حياة تتجاوز حد الكفاف.

ثانياً: ربط الأجور بتغيرات الأسعار بشكل دوري، فحتى إذا تم ربط الأجور بتكاليف المعيشة، فإن تأثير هذا الربط سيزول إذا تركت الأسعار لترتفع بلا ضوابط، مما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأجور. لذلك، يجب أن يتضمن أي نظام للأجور آلية واضحة وشفافة لتحديث الأجور بشكل دوري يتماشى مع التغيرات في تكاليف المعيشة «شهرياً، أو ربع سنوي، أو سنوياً». وهذه ليست مئة من الدولة أو أرباب العمل، بل يجب أن تكون حقاً أصيلاً للمنتجين السوريين يضمن استقرار قدرتهم الشرائية في مواجهة تقلبات السوق.

هل تكفي الـ120 دولاراً لتأمين «الحياة الكريمة»؟



المطلوب هو رفع الأجور لتغطيته وحسب، بل المطلوب هو بناء سلم أجور عادل يضمن حياة كريمة لجميع الفئات. فالحد الأدنى الذي نتحدث عنه هو معيار لقياس مستويات المعيشة، وليس مجرد رقم يعبر عن الحد الأدنى للأجور. وبالتالي، فإن الوصول إلى مستوى معيشي كريم للمواطنين يجب أن يكون رؤية شاملة تتجاوز مجرد تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، لتشمل توفير خدمات صحية وتعليمية جيدة، وضمان سكن ملائم، وفرص عمل مستقرة بأجور تكفل العيش الكريم.

تظهر الفجوة بين الواقع الذي تعكسه أرقام تكاليف المعيشة وبين «الطموحات» التي يعبر عنها تحديد الوزير مبلغ 120 دولاراً شهرياً كمقياس للحياة الكريمة التحديات الكبرى التي تواجه السوريين في صياغة نظامهم الاقتصادي القادم. فلا يمكن اختزال مسألة الحياة الكريمة في رقم يتجاهل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والواقع المعاش الذي يتقل كاهل المواطن السوري يومياً.

لا شك أن أي زيادة في دخل العاملين المنتجين في سورية تعد خطوة إيجابية، لكنها مشروطة باحتفاظ هذه الزيادة بقيمتها الحقيقية، أي بما تستطيع أن تشتريه من خدمات وبيع في السوق. في هذا السياق، يبرز التساؤل حول الأساس الذي استند إليه وزير الاقتصاد لتحديد مبلغ 120 دولاراً كحد للحياة الكريمة.

إذا انطلقنا من حسابات واقعية، يمكننا استحضار تقديرات «قاسيون» لتكاليف المعيشة في سورية في بداية العام الجاري التي أثبتت أن الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية «الحد الأدنى للتكاليف وليس الوسطي» بلغ 9 ملايين ليرة سورية شهرياً. وباحتساب سعر الصرف الحالي، فإن هذا الرقم يعادل نحو 782 دولاراً، ما يعني أن المبلغ الذي حدده الوزير «120 دولاراً» أقل بنسبة تصل إلى 551% من هذا الحد الأدنى.

ولا يجب أن ننسى أن الحديث عن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لا يعني أن الهدف

هل سيكُون 2025 صاحباً أم راكداً اقتصادياً



انتهى عام 2024 مع ركود أو جمود اقتصادي في ستة من أكبر سبعة اقتصادات رأسمالية، وفقاً لقياس الناتج المحلي الإجمالي. وعند قياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لم يكن أداء الولايات المتحدة، التي كانت الأفضل بين اقتصادات مجموعة السبع، جيداً بدوره، بينما بقيت بقية الدول في حالة جمود على أفضل تقدير.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: اوديت الحسين

قدم البنك الدولي صورة قاتمة للوضع بالنسبة لمعظم الناس في العالم. ففي عام 2024 «تباطأ انخفاض الفقر المدقع عالمياً إلى حد شبه التوقف، ومن المتوقع أن تكون الفترة من 2020 إلى 2030 عقداً صاعداً». يعيش نحو 3.5 مليار شخص على أقل من 6.85 دولارات يومياً، وهو خط الفقر الأكثر ارتباطاً بالدول ذات الدخل المتوسط، التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم. «ومن دون اتخاذ إجراءات جذرية، قد يستغرق القضاء على الفقر المدقع عقوداً، وأكثر من قرن للقضاء على الفقر كما يعرف بالنسبة لنحو نصف سكان العالم». ومع التقدم الضئيل في السيطرة على الاحتباس الحراري، «واجه 1.2 مليار شخص مخاطر وتعرضاً عالياً للمناخ، وكانت جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أكثر المناطق تضرراً». ثم تأتي أزمة الديون في ما يسمى بـ«الدول النامية». يقول البنك الدولي مجدداً: «تسببت جائحة كوفيد-19 في زيادة حادة في أعباء ديون جميع الدول النامية، وقد جعلت الزيادة اللاحقة في أسعار الفائدة العالمية من الصعب على العديد منها استعادة توازنها. في نهاية عام 2023، بلغ إجمالي الدين الخارجي المستحق على الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط مستوى قياسياً قدره 8.8 تريليون دولار، بزيادة قدرها 8% مقارنة بعام 2020. وارتفعت مدفوعات الفوائد على الدول النامية بنسبة تقارب الثلث لتصل إلى 406 مليارات دولار، مما ترك تلك الدول بوارد أقل للاستثمار في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة». كما وجدت منظمة العمل الدولية أن معظم العمال في عام 2024 عانوا من انخفاض أو عدم تحسن في أجورهم عند احتساب التضخم، ومن غير المرجح أن يتحسن الوضع كثيراً في عام 2025. لا تزال الأجور الحقيقية أقل من مستوياتها التي كانت قبل الجائحة في العديد من مناطق العالم. ولا تزال الفجوات في الدخل بين العمال الأعلى

أجراً والأدنى أجراً في العالم واسعة. حسب منظمة العمل الدولية أنه في عام 2021 «مع تعديل القوة الشرائية»، كان العاملون ضمن أدنى 10% من العمال يكسبون 250 دولاراً شهرياً، بينما كان أعلى 10% يكسبون 4199 دولاراً شهرياً مقابل عمل بدوام كامل. «وهذا يعني أن القوة الشرائية للموظف الذي يحصل على الأجر الوسيط في الدول منخفضة الدخل تبلغ نحو 6% من القوة الشرائية للموظف الوسيط في الدول مرتفعة الدخل». وعلى الصعيد العالمي، حصل أدنى 10% من العمال أجراً على 0.5% فقط من إجمالي الأجر، بينما حصل أعلى 10% أجراً على 38% من إجمالي فاتورة الأجر العالمية. في النصف الأول من عام 2024، بقيت الأجور الحقيقية أقل مما كانت عليه في عام 2019، أي قبل الجائحة، في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وكذلك في اليابان وكوريا الجنوبية. أما في الولايات المتحدة، فقد كانت الأجور الحقيقية أعلى بنسبة 14% فقط. وفي الواقع، لا تزال الأجور الحقيقية في بعض الدول - مثل المملكة المتحدة واليابان وإيطاليا - أدنى من مستوياتها المسجلة في عام 2008، عام الركود الكبير! وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الأجور الحقيقية في الصين بنسبة 27% مقارنة بعام 2019، كما سجلت البرازيل أيضاً زيادة كبيرة. قام «مختبر اللامساواة العالمي» بتحديث أحدث تقديراته لعدم المساواة في الدخل والثروة عالمياً. تُعد الولايات المتحدة أكثر الدول غير العادلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يذهب 21% من الدخل القومي إلى أغنى 1% - وهي النسبة نفسها في المكسيك (21%) وأعلى قليلاً من جنوب أفريقيا (19%). وبينما كانت الدخول الحقيقية لمليارات الأشخاص راكدة أو شهدت ارتفاعاً طفيفاً فقط، ارتفعت الدخول والثروات للأثرياء بشكل غير مسبوق. فقد سجل سوق الأسهم الأمريكي مستويات قياسية جديدة، وشهد الأثرياء في الولايات المتحدة مثل إيلون ماسك وجيف بيزوس وغيرهما ارتفاعاً صاروخياً في

صافي ثروتهم بمليارات الدولارات لتصل إلى مستويات فاحشة.

تفاؤل فارغ

في عام 2024، نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة تقارب 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما خلق صورة «الاستثنائية الأمريكية»: أي اقتصاد قوي، ودولار قوي، وتوسع مدفوع بالوقود الأحفوري والذكاء الاصطناعي. وقد كان هناك ثقة كبيرة في استمرار الاقتصاد الأمريكي على هذا النحو، لدرجة أن شركة بلاك روك، أكبر صندوق استثماري في العالم، زعمت في توقعاتها لعام 2025 أن «دورات الازدهار والانهيال في النظام الرأسمالي قد انتهت». تسوق بلاك روك أن الاقتصاد العالمي يشهد حالياً عملية «إعادة تشكيل» كاملة بفعل بروز خمس «قوى ضخمة» جديدة، تشمل التحول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية، والتجزؤ الجيوسياسي، والاتجاهات الديموغرافية، ورقمنة التمويل، والذكاء الاصطناعي. ويبدو أن هذا يعني أن الاقتصاد العالمي سيتحرر من «الاتجاهات التاريخية» التي شهدت مرور الأسواق بدورات من الازدهار والانهيال على مدار قرون. ليس من المستغرب تفاؤل بلاك روك بالنظر إلى المكاسب الضخمة في أسعار الأصول المالية التي استغادت منها في عام 2024. ومع ذلك، فإن الوكالات الاقتصادية الدولية الكبرى أقل حماساً. ففي أحدث تقرير لافاق الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو الاقتصادي العالمي ثابتاً عند نحو 3.2% هذا العام. ويعدّ هذا المعدل من أضعف معدلات النمو منذ عقود، مع تزايد المخاطر السلبية التي تهيمن على التوقعات». ويتوقع الصندوق أن تظل الولايات المتحدة تقود النمو بين الاقتصادات المتقدمة في عام 2025، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي سيتباطأ إلى 2.2% في عام 2025، بينما ستكافح بقية دول مجموعة السبع لتجاوز 1% سنوياً. قد يستمر الاقتصاد الأمريكي في التوسع، لكن ليس في قطاعه الصناعي، وهو الجزء الإنتاجي من الاقتصاد. فقد انكمش الإنتاج الصناعي في عام 2024، كما حدث في جميع الاقتصادات الكبرى. كما يشعر صندوق النقد الدولي بالقلق من خطط ترامب لزيادة الرسوم الجمركية على واردات

السلع من الدول التي لا تتماشى مع هدفه في «جعل أمريكا عظيمة مجدداً»، مما قد يؤدي إلى «انخفاض الإنتاج مقارنة بتوقعاتنا الأساسية». وقد نظل السياسات النقدية منشددة لفترة طويلة جداً، وقد تتشدد الظروف المالية العالمية بشكل مفاجئ». صحيح أن تضخم أسعار السلع والخدمات قد انخفض من مستوياته المرتفعة في عام 2022، لكنه لم يعد إلى مستويات ما قبل الجائحة، فضلاً عن الوصول إلى أهداف البنوك المركزية البالغة 2% سنوياً. وفي الواقع، هناك مؤشرات في الاقتصادات الكبرى على أن معدل التضخم بدأ بالارتفاع مجدداً، ويثبت أن «قطع الميل الأخير» في محاربة التضخم، كما يطلق عليه، أمر شبه مستحيل. وإذا استمر هذا الوضع خلال عام 2025، فإن البنوك المركزية ستوقف عن خفض أسعار الفائدة، وبالتالي ستظل تكاليف الاقتراض للشركات والأسر مرتفعة. وكما قال روثبير شارما من مؤسسة روكفلر: «الإعجاب بـ«الاستثنائية الأمريكية» في الأسواق قد ذهب بعيداً للغاية... الحديث عن فقاعات في قطاع التكنولوجيا أو الذكاء الاصطناعي، أو في استراتيجيات الاستثمار التي تركز على النمو والزخم، يخفي «أمّ الفقاعات» في الأسواق الأمريكية. إذ تسيطر أمريكا بشكل كامل على تفكير المستثمرين العالميين، وأصبحت مملوكة بشكل مفرط، ومقيمة بأعلى من قيمتها، ومبالغ في الترويج لها بدرجة غير مسبوقة. وكما هو الحال مع جميع الفقاعات، من الصعب معرفة متى ستكتمش هذه الفقاعة أو ما الذي سيؤدي إلى تراجعها». هناك بالفعل مؤشرات على ذلك، فقد انخفض مؤشر سوق الأسهم الأمريكية P&S 500 بنسبة 1.6% في كانون الأول، مع تراجع 6 قطاعات أو أكثر بنسبة 5% أو أكثر. على الأرجح، سيستمر النمو في أوروبا واليابان في عام 2025 قريباً من حالة الجمود، وكذلك في كندا وأستراليا. كما أن النمو الاقتصادي وتوسع التجارة في كل دولة من دول مجموعة «بريكس» سيكون أبطأ مما كان عليه في عام 2024. لذلك، وبدلاً من أن يكون عام 2025 بداية لـ«عشرينيات صاخبة»، فمن المرجح أن يكون استمراراً لـ«عشرينيات فاترة» بالنسبة للاقتصاد العالمي.

تُعد الولايات المتحدة أكثر الدول غير العادلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يذهب 21% من الدخل القومي إلى أغنى 1% من السكان

البطون الخاوية مشكلة فجّة وسوداوية وحق الناس تصرّح حلها...



الفقر صار واقع مرير بسورية... والبطون الخاوية عم تزيد كل يوم... الناس مو بس تعبت من الغلا... كمان تعبت من العجز... ومن التحديق الفاضي بالرؤوف المليانة بالمحال والمولات... ومن الحلم اللي صار مقتصر ع رغيف خبز أو صحن طبيخ مو أكثر...

الغذائية... حتى صاروا يحسبوا كل حبة رز وين رايحة... وهي أكيد ما عادت حياة طبيعية بعد كل هالشذوذ... لأن صار هم العيلة كيف تأمن أكل يومها وبس...

حتى الأطفال اللي لازم يعيشوا طفولتهم... واللي كانوا يلعبوا بالألعاب... صاروا عم يكبروا وهن حاملين هم اللقمة ليحملوا بصحن رز أو قطعة شوكولا مو أكثر... والشباب اللي لازم يكونوا بمرحلة بناء حياتهم عم يتهدموا تحت ضغط العازة وقلة الفرص... لك صار أقل من عادي انو نشوف ولاد وشباب عم يتركوا المدرسة مشان يساعدوا أهليهم... أو مشان يطالعوا شوية ليرات يعينوا فيها عيلتهم... ومن الطرف الثاني الأهالي طبيعي ينفطر قلبهم وهن عايشين عجزهم عن تلبية أبسط طلبات ولادهم...

أكيد مو عيب الاعتراف بالمشكلة... مهما كانت فجاعتها وسوداويتها... العيب تنترك تكبر بدون ما نتحرك حتى نعالجها... لأن البطون الخاوية ما بتستنى... والجوع مو بس بيدمر

الوضع بسورية صار شبه متوقف... والبلد كأنها واقفة عن الحركة... لا نشاط اقتصادي حقيقي ولا إنتاج... المصانع عم تسكر أو صارت مسكرة... والأراضي الزراعية زاد هجرانها... والأسواق رغم عحقتها بالناس... بس أغلبهم ليسوفوا الأسعار ويرجعوا يهربوا منها...

البطالة صارت معمة بكل بيت... لأن ما في فرص عمل... والشغل صار محدود أو شبه معدوم... واللي عنده شغل عم يشتغل بأبخس الأجر اللي ما عادت تكفي حتى الخبز... وفوقها المتعطلين الجداد اللي تم شطب عملهم بجهات ومؤسسات الدولة ع ايدين سلطة الأمر الواقع الحالية... يعني صار في ملايين السوريين بلا شغل...

التكاليف المعيشية على الضرورات صارت نار... حبة الدواء غالية... ورغيف الخبز غالي... وكل شي بطل بمتناول اليد... يعني اليوم إذا بدك تحكي عن أكل ما عاد عم تحكي عن لقمة أو فواكه... صرنا عم نحكي عن أساسيات ما عادت موجودة عند أغلب العائلات... والناس صاروا يطبخوا بأقل شي من المكونات

عن العمل عم تخلق أزمة أكبر يوم عن يوم. ضبط الأسعار صار ضرورة، وتوفير فرص عمل حتى بالحد الأدنى لازم يكون أولوية. إذا الاقتصاد ما عاد للحركة والإنتاج ما رجع، ما في أمل نوقف هالتدهور.

الوضع هلا أكبر من مجرد أرقام وإحصائيات. الفقر عم يدمر الكرامة، الجوع عم يكسر الناس، والبلد كلها عم تنزف. سورية كانت بلد الإنتاج والخير، والناس كانوا أهل الكرم والعزة، بس هالقيم عم تنكسر تحت ضغط الحاجة. إذا ما صار تدخل سريع، مو بس الاقتصاد رح ينهار، المجتمعات نفسها رح تضيع. نحن بحاجة لحلول جذرية وسريعة، لأنه الوطن عم ينادي قبل ما يفوت الأوان.

البطون... بيدمر النفوس والقيم... وبيدمر المجتمعات كمان... والفقر ما بينتظر خطط طويلة الأمد... الناس بنها خطوات فورية... دعم مباشر... ضبط أسعار... وتوفير المواد الأساسية لتصير بمتناول الجميع... والأهم فرص عمل تغني الناس عن العازة وتحفظ كرامتها...

سورية كانت بلد الخير... ولسا الخير فيها وبناسها موجود... وناسها أبداً ما فقدت صبرها لسا... ولا فقدت أملها المشروع بالتغيير... ويمكن الفرق أنو صارت أكثر إصرار ع استعادة حقوقها... كل حقوقها... أكثر من أي وقت مضى... ومن أي سلطة كانت... الحكومة لازم تنتبه أنه البلد بحاجة لخطوات حقيقية، لأنه البطون الخاوية والناس العاطلة

قذائف وصفارات إنذار في ضاحية الفردوس قرب دمشق!



الثكنة العسكرية في الدريج مثل هذه الحادثة؟ وهل سيتم اتخاذ الإجراءات الكافية والحماية للسكان في المناطق المحيطة بها؟ أم إننا سنسمع ونرى شيئاً يخشى البعض مشاهدته وسماعه، عن أضرار وإصابات مستجدة، مع ذرائع ومبررات قد لا تنتهي، أو من دونها؟

تكرار مثل هذه الحادثة، ناهيك عن الإعلان عن أي إجراءات تم اتخاذها بهذا الشأن بشفافية. واقع الحال يقول إن مخاوف السكان تتزايد، خاصة أن إطلاق النار باتوا يسمعون به بشكل يومي، وكذلك أصوات المدفعية يسمعونها بشكل دوري، بما في ذلك الأمسية التي تلت سقوط القذيفة في الضاحية! فهل سيتفادى المسؤولون عن

العسكرية. في الحقيقة، زيارة أحد المسؤولين للمكان والوعد بتعويض المتضررين، أمر جيد، لكن وفقاً لعدد من أهالي المنطقة، فإن سقوط قذائف مدفعية على الضاحية المدنية، إن ثبت بأن مصدره هو الثكنة العسكرية المجاورة، لا يجب أن يقتصر على التعويض فقط، بل يجب أن يتم اتخاذ إجراءات كافية وكفيلة تمنع

الأمر الآخر الذي يقض مضاجع هؤلاء السكان هو سماعهم بشكل متكرر لإطلاق النار والرصاص، ليلاً ونهاراً، دون مبرر أو تبرير أيضاً! يقول البعض بأن هذه الأصوات ناجمة عن تدريبات عسكرية في ثكنة الدريج العسكرية المحاذية للضاحية، لكن مشاهدة حراس يحملون السلاح بشكل شبه يومي، يركضون بين الأبنية، يجعل السكان على غير يقين بما يحدث!

ثم جاء الأسوأ في يوم الخميس 16 كانون الثاني الحالي، حوالي الساعة الثالثة والنصف مساءً، عندما سقطت قذيفة مدفعية في وسط إحدى الجادات السكنية في الضاحية، والتي أدت إلى تخريب عدد من السيارات بشكل كبير، وإصابة عدد من الأشخاص المدنيين، الذين تصادف وجودهم في المنطقة عند سقوط القذيفة.

عند الاستفسار من المسؤولين عن المنطقة حول الحادث في مساء اليوم ذاته، أعلنوا بأنهم قد بدؤوا التحقيق بالموضوع، ووفقاً للبعض، فقد زار أحد هؤلاء المسؤولين موقع الحادث وعابن الأضرار، ووعدهم بأن يعوض المتضررين إن ثبت بأن المتسببين في ذلك هم من الثكنة

تعال ضاحية الفردوس، «ضاحية جمرايا أو ضاحية البحوث» بالقرب من دمشق، حصتها من نقص الخدمات، الذي يعاني منه ريف دمشق مقارنة بالمدينة، التي تعاني أيضاً بدورها بنسب متفاوتة، سواء كان ذلك فيما يخص الكهرباء، أو المواصلات، أو تغطية الهواتف والإنترنت. لكن الأكثر إخافة وإرباباً للكثيرين من سكان المنطقة في هذه الأيام هو الوضع الأمني المتذبذب!

مراسك قاسيون

فجأة خلال الأسبوع الماضي، وبعد أن أجهزت «إسرائيل» على كامل العتاد والتجهيزات العسكرية الموجودة بحيط المنطقة خلال الفترة الماضية، عاد سكان الضاحية ليسمعوا دوي صفارات الإنذار التي كانت تنذرهم من قبل بوجود غارات جوية معادية!

في البدء تعاملوا مع الموضوع كما اعتادوا، بالاحتماء في المخابى، أو بعيداً عن النواذ وغيرها من إجراءات السلامة، ليكتشفوا بأن دوي هذه الصفارات لم يعد منضبطاً ولا هدف معروف له، ورغم سؤالهم عن سبب إطلاق صفارات الإنذار، سواء في النهار أو الليل، لم يجبه أحد!

السوق الحر والخصخصة: وصفة لإجهاض ولادة الدولة المستقلة الموحدة والعادلة

«تهدف الأجنحة النيوليبرالية العالمية «اقتصاد السوق الحر والخصخصة، وكل ما يخدمه من سياسات» إلى تفكيك الدولة الوطنية باستثناء وظائفها البوليسية، أي باستثناء الإبقاء على أجهزة الدولة التي تقمع شعبها لصالح فئتها الناهية ولصالح رأس المال العالمي. وهذا هو السبب في أن الدول التي تبنت اقتصاد السوق الحر أصبحت هشّة بشكل متزايد مع فقدانها للشرعية في نظر شعوبها». - كانت هذه إحدى النتائج الهامة التي ذكرها «بالحرف تقريباً» الباحث الهندي برابير بوركاياسنا في كتابه «المعرفة كمشاع، نحو علم وتكنولوجيا شاملين» الصادر عام 2024.

■ برابير بوركاياسنا
تعرّيب وإعداد: د. اسامة دليقانت

يقول الكاتب إنّه «إذا كان من المقرر تفكيك الدول الوطنية باستثناء وظيفتها البوليسية، فلن تتمكن من تأمين شرعية لها دون إعادة تعريف نفسها. فالدولة التي تقمع شعبها لتعزيز الحكم العالمي للشركات لا بد أن تعزّز هويات أخرى؛ وهنا تدخل الأجنحة العرقية والدينية حيّز التنفيذ. فمن خلال إعادة تعريف الأمة من حيث الدين أو العرق، يتم حرف الانظار بعيداً عن عملية إعادة الاستعمار». ويربط الكاتب عملية تفتيت الدول الوطنية هذه بوصفها حاجة للنظام الإمبريالي العالمي، لأنّ من الصعب على هذا الأخير تبرير هيمنة الاحتكارات الغربية على العالم، بما في ذلك على الشعوب الغربية نفسها، دون ترويض وتعزيز الأسطورة التي تضيء الشرعية على «الغرب» بأنه «العقلاني المتحضّر» في مقابل قوى الظلام الاستبدادية التي يصورها وكأنّها لا تنبع إلا من بقية العالم «غير الغربي».

لقد نهب الغزاة الاستعماريون واستعبدوا وذبحوا شعوب القارّتين الأمريكيتين، وأفريقيا وأسيا، على نطاق واسع، ثم بنوا في النهاية نظاماً يعمل باستمرار على خلق الثروة في المراكز الكبرى الغربية على حساب المستعمرات التي يتم نهبها وإفقرها، علماً أنّ بلاد الشرق التي جرى استعمارها ليست فقيرة أو كسولة كما تزعم الأسطورة الاستعمارية الغربية، بل يدل أنّ الصين والهند لوحدهما كانتا تنتجان حتى القرن الثامن عشر الميلادي نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبالمقابل وبحسب بحث أجرته الخبيرة الاقتصادية أوتسا بانثايك عام 2018، نهبت بريطانيا الاستعمارية ما قيمته 44 تريليون دولار من الهند خلال فترة احتلالها لهذا البلد.

يوضح لنا هذا النهب الهائل أحد أهم الأسباب التي جعلت الإمبريالية تتمكّن من تطوير القوى الإنتاجية في بلدانها وتسخير العلم والتكنولوجيا بينما استنزفت المستعمرات، ناقلة المواد الخام من المستعمرات، ومدمرة الصناعات التحولية فيها، ومحوّلة أيّاه إلى أسواق أسيرة لبيع السلع المصنّعة في البلدان الاستعمارية، حتى أنّ أحد شعارات بريطانيا الحريصة على عدم السماح بنهوض أيّ صناعة في مستعمراتها كان يقول «ولا حتى مسمار واحد من المستعمرات».

أهمية الاقتصاد الوطني المستقل

رأى الوطنيون الأوائل كيف أنّ الحكم الاستعماري استنزف البلدان المستعمرة بينما أغنى المستعمرين. وكان التحدي النهائي أمام الوطنيّين هو كيفية جعل الدولة المتحررة حديثاً من الاستعمار التقليدي تعمل على تحقيق رؤية تجسّد مهمّتين متكاملتين: دولة لكل أبناء شعبها، ودولة تنمي جميع مواردها بما فيها الموارد البشرية.



جديدة مثل المعاهد الهندية للتكنولوجيا. ولم تكن مصادفة أنّ أبرز رائد لتخطيط التنمية الهندي، وهو سوبهاس تشاندرا بوس، كان متأثراً بالتجارب السوفييتية للتنمية الاقتصادية المخططة بعد ثورة أكتوبر والتي تلعب فيها الدولة والقطاع العام الدور القيادي. وقام بوس، الذي كان آنذاك رئيساً لحزب المؤتمر الهندي، بإنشاء لجنة التخطيط الوطني في الهند، عام 1938، وطلب من نهره رئاستها. ونظر زعماء الحركة الوطنية إلى التخطيط وبناء القطاع العام باعتباره ضرورة، ليس فقط للنهوض الصناعي والزراعي للهند، بل وكذلك لإعادة توزيع فوائد التنمية على جميع قطاعات الشعب. لقد أرادوا تطوير القوى الإنتاجية للأمة على أساس المعرفة العلمية. وكان هناك إجماع على أنّ التنمية تحتاج إلى البنية التحتية الأساسية، وأنّ الدولة وحدها هي التي لديها القدرة على تطوير هذه البنية التحتية على المستوى الذي تحتاجه الهند للتنمية السريعة.

ومن ضمن المشاريع الكبرى الأساسية، احتلّ كل من الريّ وتوليد الكهرباء أهمية أساسية. وانعكس ذلك في قانون الكهرباء عام 1948 الذي ركّز على أنّ تطوير توليد الكهرباء والشبكة الوطنية هو أساس التصنيع، ورأى أنّ «التصنيع هو الوسيلة الأكثر أماناً لإنقاذ الناس من دورة الفقر الأبديّة التي وقعوا فيها». شكلت هذه الرؤية للكهرباء كضرورة، وليس كسعة سوقية لتحقيق الأرباح، الأساس لقانون الكهرباء الذي أصدره أمبيدكار.

أحد أهم أدوار جهاز الدولة عبر التاريخ وفي أيّ مجتمع هو أنه أداة لإعادة توزيع الثروة. وقد حدث إضعاف للدولة في دورها التوزيعي مع سقوط الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، حيث إنّ رأس المال، الذي كان مهبطاً خلال فترة صعود الدول الاشتراكية، لم يعد يشعر في

فترة تراجع السوفييت بأنه مجبر على منح التنازلات سواء للطبقة العاملة في بلدان المركز الرأسمالي أو للدول النامية. فأصبح رأس المال الكبير المتمركز في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حراً في إعادة استعمار العالم. ليس بالطريقة القديمة، من خلال السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة، بل بالتوازي مع الإيديولوجية النيوليبرالية «سياسات السوق الحرة والخصخصة» القائمة على التدفق الحر لرأس المال والسلع. وهذه هي الإيديولوجية التي يقدمها للعالم البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي تأسست عام 1994.

أخيراً، من المفيد التذكير بثلاثة أساطير أو أكاذيب يتم ترويجهما مع حملات تلميع صورة سياسات اقتصاد السوق الحرة والخصخصة، والتي نوّه إليها الكاتب الهندي في كتابه: 1- تزعم الأجنحة النيوليبرالية بأن مطالباتها بالتدفق الحر لرأس المال والسلع ليس مرتبطاً بخطوط الصّنع المنتهية في العنف العرقي والديني التي تتفتح في بلدان مختلفة، ولكن هذا غير صحيح، فكثيراً ما تستغل هذه الأجنحة إضعاف الدول والمجتمعات بتعزيز هذه الانقسامات الداخلية الضارة لتسهيل تمرير سياساتها على حساب الوحدة الوطنية للبلد المستهدف.

2- وفي حين تزعم العولمة الليبرالية الجديدة بأنها تعني التدفق الحر للناس والأفكار، والسماح للأخريين بتقاسم التقدّم الذي يحدث في أيّ مكان، يتبين بأن حقيقة هذه العولمة تعني التدفق الحر للسلع ورأس المال، وخاصةً رأس مال المضاربي، وليس الأفكار أو المعرفة، حيث تصطدم بنظام «حقوق الملكية الفكرية» الاحتكاري الصارم.

3- وبينما تزعم هذه العولمة أنّ المنافسة لا بد وأن تترجم إلى مزيد من الخيارات المتاحة للمستهلك، وأنّ التجارة الحرة تيسر على المنتجين الحصول على صفقة أفضل، يتبين أنّ «المنافسة» في الممارسة العملية تعني عمليات الاندماج والاستحواذ على نطاق عالمي وخلق الاحتكارات الضخمة.

بنوّه الكاتب كيف تجسّد ذلك في استقلال الهند، وأهمية تثبيت هذه المبادئ للوحدة الوطنية والمساواة بين جميع المواطنين في دستور البلد: «أصبحت الهند جمهورية في 26 كانون الثاني 1950، عندما دخل دستورها الجديد حيّز التنفيذ... الدستور هو ما يضمن لجميع قطاعات شعبنا - بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو الطبقة - الحقوق الكاملة في الأمة، بما في ذلك الحق في مستوى معيشي لائق».

ويلاحظ الكاتب بأنّ «الدستور الهندي لم يكن مجرد نتاج لمناظرات في الجمعية التأسيسية، بل إنه يعكس قيم حركة الحرية التي وُحدت الشعب من مختلف الأديان واللغات والأعراق، بل وحتى الإيديولوجيات، في نضال مشترك ضد المستعمر القمعي».

كانت الحركة الوطنية الهندية تريد إنهاء الحكم الاستعماري، وبالتالي إنهاء الاستغلال الاستعماري للهند. وكان لزاماً على الهند المستقلة أنّ تمنح شعبها في الوقت نفسه: الحرية من الحكم الأجنبي، ومن الفقر المدقع الذي فرضه هذا الحكم عليهم.

التخطيط الحكومي والعلم والقطاع العام

كانت الحركة الوطنية الهندية تدرك أنّ وطنها لن يتحرر حقاً إلا بتحريره من الفقر المدقع، وتحسين العمر المتوقع، ومحو الأمية. وكان لزاماً على البلاد لتخمية كل مواردها، أن تتوافق فيها التيارات السياسية الوطنية من حركة الاستقلال سواء كانت محسوبة على اليسار أو اليمين، على رؤية مفادها أننا في احتياج إلى العلم والتكنولوجيا لتطوير القوى الإنتاجية في البلاد. فتم تشكيل لجان تخطيط تضع رؤية تنموية للبلاد، وتعزيز المؤسسات العلمية مثل مجلس البحوث العلمية والصناعية والمجلس الهندي للبحوث الزراعية لمساعدة الهند على تطوير التكنولوجيا المحلية. وتم توسيع التعليم العالي، بما في ذلك مؤسسات العلوم والتكنولوجيا، وتم إنشاء مؤسسات

أجنحة السوق الحرة والخصخصة تستثمر في تقسيم الشعب على أسس عرقية ودينية وغيرها لتعريض مشاريعها مما يضعف الوحدة الوطنية

أجنحة السوق الحرة والخصخصة تستثمر في تقسيم الشعب على أسس عرقية ودينية وغيرها لتعريض مشاريعها مما يضعف الوحدة الوطنية

أجنحة السوق الحرة والخصخصة تستثمر في تقسيم الشعب على أسس عرقية ودينية وغيرها لتعريض مشاريعها مما يضعف الوحدة الوطنية

ماذا بعد استعادة الجيش السوداني لمدينة ود مدني؟



شهد السودان تطورات كبيرة في الصراع الدائر بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي)، منذ اندلاع الحرب في منتصف نيسان 2023. وقد خلف هذا الصراع الدامي أكثر من 20 ألف قتيل، ونحو 14 مليون نازح ولاجئ، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة والسلطات المحلية. وفي خضم هذه الأحداث، برزت استعادة الجيش السوداني لمدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، كحدث محوري قد يشكل نقطة تحول في مسار الحرب.

■ كنان دوير

الدعم السريع بعمليات انتقامية استهدفت البنية التحتية الحيوية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوداني. وشملت هذه الهجمات استهداف محطات الكهرباء وسد مروحي، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في عدة ولايات، بما في ذلك ولايات نهر النيل والبحر الأحمر والقضارف وكسلا وسنار. هذه الهجمات تظهر استمرار قدرة قوات الدعم السريع على التسبب في اضطرابات كبيرة، رغم تراجعها العسكري.

من الناحية السياسية، يمكن اعتبار هذا التطور بداية لتغيرات إستراتيجية في الصراع. فود مدني ليست مجرد مدينة، بل هي رمز للسيطرة على وسط السودان، وقد يشكل سقوطها بداية لانهاية نفوذ قوات الدعم السريع في مناطق أخرى. كما أن استعادة المدينة قد تفتح الباب أمام معركة الخرطوم الكبرى، التي يتوقع أن تكون حاسمة في تحديد مصير الصراع.

العقوبات الأمريكية: محاولة للضغط على الأطراف

في إطار التطورات السياسية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية على قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، في محاولة للضغط على الطرفين لإنهاء الصراع. وقد وصفت هذه العقوبات بأنها محاولة أمريكية للتحكم في تطور الملف السوداني من خلال الضغط على الأطراف جميعها. ومع ذلك، رفض البرهان هذه العقوبات ووصفها بأنها «بانسة»، مؤكداً أنها لن تؤثر على دوره أو على مسار الحرب.

تعتبر مدينة ود مدني، التي يبلغ عدد سكانها قرابة 700 ألف نسمة، ثاني أكبر المدن السودانية بعد العاصمة الخرطوم. وتكمن أهميتها في موقعها الاستراتيجي، حيث تقع على الضفة الغربية للنيل الأزرق، وتشكل حلقة وصل حيوية بين مختلف ولايات السودان. وقد استعاد الجيش السوداني السيطرة على المدينة في 11 يناير 2024، بعد معارك شرسة مع قوات الدعم السريع التي كانت تسيطر عليها.

عملية استعادة ود مدني لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت نتيجة جهود استمرت لأشهر، بدأت بتراجع قوات الدعم السريع بعد هزيمتها في معركة جبل موية في تشرين الأول 2023. وقد اعتمد الجيش السوداني خطة عسكرية محكمة، تمحورت حول ثلاثة محاور رئيسية: الجنوب (انطلاقاً من ولاية سنار)، والشرق (من الأطراف الشرقية للجزيرة)، والغرب (من منطقة المناقل). هذه العملية عززت قبضة الجيش على منطقة استراتيجية تعتبر مفتاحاً للسيطرة على باقي المناطق.

تداعيات استعادة ود مدني ليست مجرد انتصار عسكري، بل تحمل دلالات سياسية واستراتيجية عميقة. فمن الناحية العسكرية، يعتبر هذا الانتصار ضربة قوية لقوات الدعم السريع، التي بدأت تظهر عليها علامات الضعف والتراجع. وقد أقر قائد الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، بالهزيمة في هذه الجولة، لكنه أكد أن قواته «خسرت جولة، ولم تخسر المعركة».

رداً على خسارة ود مدني، قامت قوات

نقص الغذاء والخدمات الأساسية. وقد أثرت الهجمات الأخيرة لقوات الدعم السريع على البنية التحتية، مثل: سد مروحي ومحطات الكهرباء، على حياة المدنيين بشكل كبير، حيث تعرضت مناطق واسعة لانقطاع التيار الكهربائي.

يمكن القول: إن استعادة ود مدني قد تكون بداية النهاية لقوات الدعم السريع، خاصة مع تراجعها المستمر وفقدانها لمواقع استراتيجية. ومع ذلك، فإن الصراع لا يزال بعيداً عن الحل النهائي، خاصة مع استمرار الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع وتساعد الأزمة الإنسانية.

في سياق التطورات السياسية، أطلق البرهان رسالة واضحة للدول التي تدعم قوات الدعم السريع، حيث قال: «علاقات السودان ستبنى على مواقف الدول من هذه الحرب». هذه العبارة تعتبر تحذيراً للدول التي تدعم قوات الدعم السريع سياسياً أو عسكرياً، وتشير إلى أن السودان سيعيد تقييم علاقاته مع هذه الدول بناءً على مواقفها من الصراع. وقد عززت زيارة البرهان الأخيرة إلى عدة دول أفريقية من موقفه الإقليمي، حيث حظي بدعم أكبر في المنطقة، خاصة بعد تأكيده أن الحرب لن تتوقف إلا بالقضاء على التمرد.

الأزمة الإنسانية: الخطر الأكبر

رغم التطورات العسكرية والسياسية، تبقى الأزمة الإنسانية هي الخطر الأكبر الذي يهدد السودان. فالحرب المستمرة منذ عامين أدت إلى نزوح أكثر من 14 مليون شخص، وتفاقم

في النهاية، تشكل استعادة ود مدني خطوة مهمة نحو إعادة الاستقرار إلى السودان، لكنها تبقى جزءاً من معركة أوسع، تتطلب جهوداً سياسية ودبلوماسية لإنهاء الحرب، وإنقاذ ملايين السودانيين من الكارثة الإنسانية التي تهدد البلاد.

غرينلاند «ليست للبيع» يا ترامب!



ميوت إيجيدي، بأن الجزيرة ليست للبيع، مؤكداً استعداد حكومته للتحديث مع الإدارة الأمريكية مع احترام تطورات الجزيرة للاستقلال. وفي 7 كانون الثاني/يناير 2025، قام دونالد ترامب الابن بزيارة خاصة إلى غرينلاند، مما أثار تكهنات حول نوايا الإدارة الأمريكية تجاه الجزيرة. ومع ذلك، أوضح ترامب الابن عبر منصة «رامبل» أنه لم يأت «لشراء غرينلاند»، وأن زيارته كانت بصفته سائحاً فقط.

وفي 14 يناير 2025، أظهرت وثائق أن حلفاء ترامب في مجلس النواب يحاولون حشد الدعم لمشروع قانون يجيز إجراء محادثات لشراء غرينلاند. يسمى المشروع «قانون جعل غرينلاند عظمة مرة أخرى»، ويهدف إلى السماح للرئيس بالدخول في مفاوضات مع الدنمارك بشأن استحواذ الولايات المتحدة على الجزيرة.

«أغلال الاستعمار»

في ظل هذه التطورات، أكد رئيس وزراء غرينلاند، ميوت إيجيدي، على رغبة حكومته في تحقيق الاستقلال عن الدنمارك، مشيراً إلى أن الوقت

في الآونة الأخيرة، تصدرت جزيرة غرينلاند عناوين الأخبار العالمية بسبب تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، حول رغبته في ضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة، حيث تعد غرينلاند أكبر جزيرة في العالم، وتتمتع بحكم ذاتي تحت السيادة الدنماركية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 57 ألف نسمة.

■ احمد علي

منذ فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2024، أعرب دونالد ترامب عن تطلعه إلى السيطرة على غرينلاند، واصفاً ذلك بأنه «ضرورة تامة» للأمن القومي الأمريكي. وأشار إلى إمكانية استخدام الوسائل العسكرية أو الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك فرض رسوم جمركية على الدنمارك. غرينلاند ليست للبيع!

قوبلت تصريحات ترامب برفض قاطع من قبل الدنمارك وغرينلاند، إذ أكد وزير الخارجية الدنماركي، لارس لوكي راسموسن، أن غرينلاند قد تستقل عن بلاده إذا أراد سكانها ذلك، لكنها لن تصبح ولاية أمريكية. ومن جانبه، صرح رئيس وزراء غرينلاند،

كندا، وقناة بنما إلى جانب غرينلاند، ففي الواقع تنسجم أفكار كهذه بغض النظر عن إمكانية تطبيقها مع رؤية ترامب الإنكفائية، وإعادة ترتيب إقليمية، تسمح للولايات المتحدة بالتحكم العالي في محيطها، وتحديدًا حجز إطلالة على القطب الشمالي، والسيطرة على الثروات، وتحديدًا عناصر الأرض النادرة، بالإضافة إلى تحكم في طرق تجارية ترتبط بحوية الأمريكيين.

على الجزيرة ستعزز من نفوذ الولايات المتحدة في منطقة القطب الشمالي، وتوفر لها موارد طبيعية مهمة، وتحد من توسع نفوذ الصين وروسيا في المنطقة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يواجه تحديات دبلوماسية وقانونية، خاصة في ظل رفض الدنمارك وسكان غرينلاند لفكرة البيع.

لا يمكن النظر لهذه النوايا بمعزل عن إشارات أخرى متشابهة باتجاه

قد حان لإزالة «أغلال الاستعمار» والمضي قدماً نحو تقرير المصير. ومع ذلك، يتطلب تحقيق الاستقلال توافقاً شعبياً وإجراءات قانونية معقدة، بما في ذلك تعديل الدستور الدنماركي.

الدوافع الأمريكية

يبدو واضحاً أن اهتمام ترامب بشراء غرينلاند يجمع بين اعتبارات أمنية، اقتصادية، وجيوسياسية، فالسيطرة

حرب غزة واتفاقها: تحطيم الباب



إنّ الوضع في الشرق الأوسط، بل في العالم، في حالة من التغيّر المستمر. وحرب غزة كانت هي المقلاع الذي حطم الباب الهش الذي كان يحاول تأخير التغيّر. أدت الأزمة الغربية العامة إلى اضطراب جزء من النخب الأمريكية، بالتحالف مع الحكومة «الإسرائيلية»، إلى تعكير صفو شبه السكون الذي كان يحكم المنطقة في العقود الثلاثة الماضية، عبر أعمال التدمير الباحثة عن «النصر العظيم» الموهوم. إنّها الأعمال التي وضعت الكيان وداعميه في أزمة لا خلاص منها.

تري، في الجوهر، أنّ الدعوات إلى صراع مجعد تفوت النقطة الأساسية: فمن وجهة النظر الروسية، لا ترقى مثل هذه الأفكار - كالصراعات المجعدة، ووقف إطلاق النار، وقوات حفظ السلام - إلى أنّ تكون من النوع الذي تطالب به روسيا منذ عام 2021 كاتفاقية شاملة مبنية على معاهدة.

فمن دون إنهاء دائم ومستدام للصراع، تفضّل روسيا الاعتماد على نتائج المعركة في الميدان - حتى مع المخاطر العالية المترتبة على رفضها، والتي قد تؤدي إلى تصعيد مستمر - بل وحتى إلى حافة المواجهة النووية من جانب الولايات المتحدة. السؤال الحقيقي هو: هل السلام المستدام بين الولايات المتحدة وروسيا ممكن أصلاً؟

تعيد وفاة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر إلى الأذهان تلك الانتقالات السياسية المضطربة في السبعينيات، التي تجسّدت في كتابات بريجنسكي، مستشار الأمن القومي لكارتير - وهي الانتقالات التي لا تزال تؤثر على العلاقات الأمريكية-الروسية منذ ذلك الحين وحتى اليوم. شهدت فترة كارتر نقطة تحول كبرى مع اختراع بريجنسكي لفكرة الصراعات الهوياتيّة المسلّحة، وتبنيّه للأدوات نفسها - ولكن بشكل أوسع - من أجل إخضاع المجتمعات الغربية لسيطرة نخبة تكنوقراطية «[تتأثر] مراقبة مستمرة على كل مواطن... [إلى جانب] تلاعب النخبة بسلوك ووظائف التفكير لدى جميع الناس...».

بإيجاز، دعت كتب بريجنسكي المؤثرة إلى إدارة مجال «كوزموبوليتاني» قائم على الهويات، يستبدل الثقافة المجتمعية - أي القيم الوطنية. ومن خلال ردّ الفعل العدائي تجاه هذه الرؤية التكنوقراطية «للسيطرة»، يمكننا أن نفهم أسباب اندلاع الأزمات الحالية في كلّ مكان وعلى جميع الجبهات العالمية.

ببساطة، تعكس الأحداث الحالية في نواح عديدة، تراجعاً عن قواعد فترة السبعينيات الأمريكية. إنّها الفترة التي بدأ فيها النمط السائد حالياً مع تقرير اللجنة الثلاثية المهم «أزمة الديمقراطية» 1975 - الذي يعتبر مقدمة للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» ومجموعة بيلدربيرغ «وهو منتدى دوري لنخبة من أثرى أثرياء العالم وممثليهم في الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة» - حيث تمّ، وفقاً لكلمات بريجنسكي، تنويع

على الأمريكيين التدخل بما يجري، ومثل هذا الانسحاب الآتي عاجلاً أم آجلاً يشكل ضربة لـ«إسرائيل».

في الحقيقة، قد يكون التفكير بحرب أمريكية على إيران قائماً على الأوهام، وليس ذلك فقط لأنّ إيران وروسيا قد وقعتا رسمياً الاتفاقية الاستراتيجية الشاملة. أعاد ترامب نشر مقطع فيديو في 7 كانون الثاني 2025، يظهر فيه أستاذ جامعة كولومبيا جيفري ساكس وهو يتحدث عن دور اللوبي «الإسرائيلي» في دفع الولايات المتحدة إلى حرب العراق، ومساعي نتنياهو المستمرة لإقحام الولايات المتحدة في صراع محتمل مع إيران. ربّما الأهم هو فحوى الرسالة التي قالها البروفيسور ساكس في المقابلة المعاد نشرها: «نتنياهو لا يزال يحاول دفعنا لقتال إيران حتى هذا اليوم. إنه شخص خبيث وظلامي لأنّه أدخلنا في حروب لا نهاية لها».

في الواقع يمكن إيلاء ما قاله السفير الأمريكي في السعودية، نثاس فريمان، أهمية في هذا السياق، فقد قال: «بأنّه على الرغم من أنّ تحقيق سلام مستدام بين الولايات المتحدة وروسيا ممكن من الناحية النظرية، إلّا أنّ تحقيقه سيكون صعباً للغاية. وأضاف راي ماكغفرن مراراً أنّ ترامب ذكّي بما فيه الكفاية ليعلم أنه يمتلك أوراقاً ضعيفة في مواجهة روسيا في الفضاء الأوراسي، وأنّ ترامب الواقعي لديه قضايا أكبر لمعالجتها».

يؤيد هذا الاتجاه، ولو بشكل جزئي، ما فعله إيلون ماسك - صاحب المنصب الحكومي في إدارة ترامب - عندما أشعل عاصفة في أوروبا من خلال تغريداته - ودعوته للبت المباشر مع أليس فايدل من حزب البديل من أجل ألمانيا «AfD». تعدّ ألمانيا قلبَ الاتحاد الأوروبي. وإذا قرّرت «الانسحاب» من الحرب مع روسيا - بالتوازي مع انسحابات أوروبية أخرى قيد التنفيذ - فقد يكون بإمكان ترامب بشكل معقول إنهاء عبء اقتصادي كبير يثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي.

ماذا عن روسيا وأوكرانيا؟

رفض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الأسبوع الماضي مقترحات السلام التي طرحتها إدارة ترامب بشأن أوكرانيا، واعتبرها غير مرضية. وكما لاحظت صحيفة «الثقافة الاستراتيجية» الروسية، فإنّ روسيا

الأكبر: إشعال المنطقة. لم يتوقّف هذا الهدف، ولكن يبدو أنّ الطريق إلى تحقيقه، حتى في سورية، يتقلص يوماً بعد آخر، وهذا التوصيف ليس دعوةً للركون والاستخفاف بالمخاطر، لأنها ما زالت موجودة ويجب العمل على مواجهتها وحلّ المشكلات التي تُضعف سورية وتهدهدها وتؤخّر استعادة وحدتها ونهوضها وعوامل قوتها.

يرى البعض، كما عبّر عن ذلك الجنرال جاك كين، بأنّ إيران الآن «ضعيفة بشكل مذهل» بسبب فقدان سورية - لكن وكما ذكرت أكسيوس: «تقدّم إيران النووي مؤخراً يضع أمام الرئيس المنتخب ترامب قراراً حاسماً لاتخاذها في الأشهر الأولى من ولايته: إما تحييد التهديد النووي الإيراني عبر المفاوضات والضغط المتصاعدة، أو إصدار أمر بضربة عسكرية. ويعترف بعض مستشاري ترامب بشكل خاص بأن برنامج إيران قد تقدّم إلى درجة قد لا يكون معها هذا النهج المبكر فعالاً بعد الآن. هذا يجعل الخيار العسكري احتمالاً حقيقياً... وقد جادل بعض كبار مستشاري الرئيس بايدن في الأسابيع الأخيرة بشكل خاص بضرورة ضرب المواقع النووية الإيرانية قبل أن يتولّى ترامب منصبه، في ظل ضعف إيران ووكلائها بشكل كبير».

لكن **بميزان الربح والخسارة**، لا يمكن لترامب المجازفة بهذا الطريق، فتكلفة الحرب وخسائرها عليه وعلى الولايات المتحدة تكتيكياً واستراتيجياً أكبر بكثير من الأرباح، خاصة وأنّ إيران باتت تعطي إشارات دبلوماسية مرنة بالتعاطي مع الإدارة الأمريكية المقبلة، انطلاقاً من هذا التحليل، ودون تناس لتوجّه ترامب بسحب قواته من المنطقة، والذي أعطى به إشارة في الملف السوري قبل بضعة أسابيع بقوله: إنه لا يجب

إعداد: عروة درويش

منذ أيام إدارة أوباما على الأقل، كانت الركيزة الأساسية لـ«توازن المنطقة» الذي سعى إليه الأمريكيون هي تحقيق مخطط المعقد الذي يصل في النهاية إلى إنشاء دولة فلسطينية لا تتمتع بمقامات الدولة المستقلة الحقيقية بل تعمل كإقليم مزروع السيادة، وتخضع لإدارة دولية-غربية.

لكن وكما كان واضحاً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بات هذا المخطط غير قابل للتطبيق، وذهبت أدراج الرياح جميع سياسات العسا والجزرة التي كان يأمل من خلالها نتنياهو وحكومته ترويض المقاومة الفلسطينية، سواء عبر الإفراج عن تحويلات، أو إعطاء تصاريح بالعمل، وغيرها. هذا ما جعلهم مضطرين إلى الذهاب إلى ما شاهدناه من تدمير هائل وإبادة، والذي كان بمثابة لعنة على «الإسرائيليين» وعلى الإمبرياليين الأمريكيين الذين أرادوا إدامة الهيمنة والسكون.

اليوم وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بين المقاومة الفلسطينية و«إسرائيل»، يحاول بعض «الإسرائيليين» حفظ ماء وجههم بالحديث عن انتصارات في لبنان، وربّما الأهم في سورية. ورغم أنّ بعض المكاسب التي حقّقوها في سورية لا يمكن إنكارها، لكنها لا تصلح لتكون «انتصارات» يمكن التفاخر بها، خاصة أنّهم لم يحققوا أيّاً من أهدافهم المعلنة في غزة «خطة الجنرالات، أو التهجير إلى سيناء، أو القضاء على حماس»، أو غير المعلنة بإنهاء القضية الفلسطينية بشكل كامل.

الهروب من توسع الحرب

بالنسبة للإمبرياليين الأمريكيين، فإنّ الهدف

المهترئ للسكون الإمبريالي العالمي



«نحن أول من يدفع الثمن لانتخاب ترامب» [هذه الصفحة] فُرضت علينا... كنا نظن أننا سنسيطر على شمال غزة، وأنهم سيسمحون لنا بعرقلة المساعدات الإنسانية». يبدو أن هناك إجماعاً ناشئاً على هذا الأمر. فالمزاج العام في «إسرائيل» مشكك في ادعاءات النصر. كما كتب المعلق يوسي يهوشوع: «لا حاجة لتجميل الواقع: اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى الناشئ سيُعد «إسرائيل»، لكنها لا تملك خياراً سوى قبوله».

إذا كان هناك جيش ينفذ ومستنزف اليوم، فهو الجيش «الإسرائيلي». الحقيقة العسكرية الواضحة في غزة هي أنه، بعد 15 شهراً، تستطيع حماس التجنيد والتعافي بوتيرة أسرع من قدرة «إسرائيل» على قتل قادتها أو مقاتليها.

قال أمير أفيفي، العميد «الإسرائيلي» المتقاعد، لصحيفة وول ستريت جورنال: «نحن في وضع حيث وتيرة إعادة بناء حماس لنفسها أعلى من وتيرة القضاء عليها». إذا كان هناك شيء يوضح عبثية قياس النجاح العسكري فقط بعدد القادة الذين تم قتلهم أو الصواريخ التي تم تدميرها، فهو هذا.

في الجزائر وفيتنام، كانت الجيوش الفرنسية والأمريكية تتمتع بنفوق عسكري كاسح. ومع ذلك، انسحبت كلتا القوتين في نهاية المطاف في خزي وفشل بعد سنوات عديدة. ففي فيتنام، حدث الانسحاب بعد أكثر من ست سنوات من هجوم تيت، الذي اعتُبر في ذلك الوقت فشلاً عسكرياً، تماماً كما اعتُبر هجوم حماس في 7 تشرين الأول 2023. لكن رمزية المقاومة بعد سنوات طويلة من الحصار أثبتت أنها كانت حاسمة في الحرب. أما في فرنسا، فلا تزال جراح الجزائر قائمة حتى يومنا هذا. في كل حرب تحرير، كانت عزيمة الضعفاء على المقاومة أكثر حسماً من قوة النيران لدى الأقوياء.

في غزة، كانت عزيمة الشعب الفلسطيني على البقاء في أرضه - حتى مع تحولها إلى أنقاض - هي العامل الحاسم في هذه الحرب. وهذا إنجاز مذهل، بالنظر إلى أن قطاع غزة، الذي تبلغ مساحته 360 كيلومتراً مربعاً، والذي لا توفر تضاريسه الطبيعية غطاءً من الاعتداءات «الإسرائيلية»، كان قبل السابع من أكتوبر معزولاً بالكامل عن العالم، من دون أي حلفاء لكسر الحصار.

عندما وصلت الأمور إلى نقطة حاسمة، كان رئيس وزراء «إسرائيل» بنيامين نتنياهو هو من تراجع أولاً. لأشهر، أصبح نتنياهو -وما يمثله من إدارة النخب الإمبريالية الأمريكية- العقبة الرئيسية أمام وقف إطلاق النار في غزة، مما أثار إحباطاً كبيراً بين مفاوضيه أنفسهم.

أصبح هذا واضحاً منذ أكثر من شهرين عندما استقال وزير دفاعه، يوآف غالانت، المهندس الرئيسي للحرب التي استمرت 15 شهراً، قال غالانت بصراحة إنه لم يبتق للجيش ما يفعله في غزة. مع ذلك، واصل محرّكو الخيوط «الإسرائيلية» عناده. ففي الربيع الماضي، رفض نتنياهو صفقة وقعتها حركة حماس بحضور مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز، مفضلاً شنّ هجوم على رفح.

في الخريف، لجأ نتنياهو إلى «خطة الجنرالات» كطوق نجاة، والتي هدفت إلى إفراغ شمال غزة تمهيداً لإعادة توطينها بالمستوطنين «الإسرائيليين». كانت الخطة تقضي بتجويع وقصف السكان في شمال غزة عبر إعلان أن أي شخص لا يغادر طوعاً سيعامل كإرهابي. كانت هذه الخطة متطرفة للغاية ومخالفة لقوانين الحرب الدولية لدرجة أن وزير الدفاع الأسبق موشيه يعالون أدانها واعتبرها جريمة حرب وتطهيراً عرقياً.

العنصر الأساسي في هذه الخطة كان ممراً عسكرياً يتكوّن من طريق عسكري وسلسلة من النقاط العسكرية التي تقطع قطاع غزة من الحدود مع «إسرائيل» حتى البحر. كان «ممر نتنصاريم» سيقلص فعلياً مساحة غزة البرية بنحو الثلث تقريباً ليصبح حدودها الشمالية الجديدة. ولم يكن يسمح لأي فلسطيني تمّ تهجيده من شمال غزة بالعودة. الأمر الذي تمّ نسفه مع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

كل صحفي «إسرائيلي» غطى المفاوضات أكد أن نتنياهو رفض جميع الصفقات السابقة وكان مسؤولاً عن تأخير الوصول إلى هذا الاتفاق. لكن استغرق الأمر اجتماعاً قصيراً واحداً مع المبعوث الخاص لترامب إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، لإنهاء حرب غزة التي استمرت 15 شهراً. بعد اجتماع واحد فقط، تمّ مسح الخطوط الحمراء التي رسمها نتنياهو وأعاد رسمها بشدة خلال 15 شهراً. كما قال المحلل «الإسرائيلي» إيريل سيغال:

بين الجمهور الأمريكي من أن الحرب في أوكرانيا تبدو وكأنها عالقة في تصعيد دائم، مع مخاوف شعبية ملموسة من أن الإمبرياليين يقودون الولايات المتحدة نحو «محرقة نووية».

من الواضح أن هناك إحاحاً لوقف الانحدار نحو التصعيد. مع ذلك، فإن مساحة المناورة السياسية تتقلص باستمرار. من منظور فريق ترامب، فإن مهمة التفاوض مع بوتين ليست بالأمر السهل. فالجمهور الغربي لم تتمّ تهيئته نفسياً قط لاحتماية ظهور روسيا كقوة كبرى من جديد. على العكس من ذلك، لطالما استمعوا إلى «خبراء» غربيين يسخرون من الجيش الروسي، ويقللون من شأن القيادة الروسية ويصورونها على شاشاتهم بأنها شرّ محض.

بالنظر إلى سيطرة أفكار بريجنسكي الجوهريّة، وتجسيدها لاحقاً في «مجال هوياتي» تديره النخبة التكنوقراطية، ليس من الصعب فهم كيف تجد دولة فيها صراع نخبوي، مثل أمريكا، نفسها في موقف ضعيف بينما يتجه العالم نحو التعددية القطبية القائمة. إن ما هو مطلوب هو اتفاق شامل قائم على معاهدة يعيد ترتيب هيكل الأمن والحدود بين مصالح الأمن في قلب العالم وحافة العالم. لكن هل ستعتبر مثل هذه الصفقة من قبل العديد من الأمريكيين علامة على «الضعف»، وكأنها تنازل عن «قيادة» الولايات المتحدة و«عظمتها»؟ بالطبع، سيُنظر إليها بهذه الطريقة - لأن ترامب سيكون فعلياً يرمّ هزيمة أمريكا ويعيد تموضع الولايات المتحدة كدولة بين دول متساوية في «حقل القوى» الجديد - أي في عالم متعدّد الأقطاب.

إنه مطلب كبير. هل يستطيع ترامب القيام بذلك وتجرع كبرياء أمريكا؟ في نهاية المطاف، تدور السياسة والمفاوضات حول المصالح، وحول القدرة على حل لغز كيفية إدراك كل طرف لما يراه الطرف الآخر - هل يعتبر ضعفاً أم قوة. ترامب، إذا وجد نفسه في مأزق حقيقي بشأن أوكرانيا، قد يصعد ببساطة إلى مستوى أعلى من الخطاب ليُدعي أنه وحده يمتلك الرؤية لإنقاذ أمريكا من الحرب العالمية الثالثة: أي لإنقاذ أمريكا من نفسها.

مؤشرات تدعو للتفاؤل

هناك بعض المؤشرات التي تدفع للتفاؤل.

البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسيات باعتبارها القوة الإبداعية الرئيسية بدلاً من «الدولة القومية كوحدة أساسية في حياة الإنسان المنظم».

وجه بريجنسكي السياسة الأمريكية في نهاية السبعينيات لإدخال ثقافة هوية جهادية متطرفة إلى أفغانستان لاستنزاف الثقافة الاشتراكية العلمانية في كابول، التي كانت موسكو تدعمها. وتم تصوير نتيجة الحرب في أفغانستان لاحقاً على أنها انتصار أمريكي ضخم، وهو ما أثبتت الأحداث اللاحقة بأنه لم يكن كذلك. ومع ذلك - وهنا يكمن جوهر المسألة - فإن ادعاء النصر في أفغانستان شكّل الأساس لفكرة أن المتمردين الإسلاميين هم «الحل المثالي» في مشاريع تغيير الأنظمة.

لكن بريجنسكي لم يكتف بهذا القدر. ففي كتابه رقعة الشطرنج الكبرى الصادر عام 1997، جادل بريجنسكي بأن الولايات المتحدة وكيفية قد تستغلن التعقيدات الثقافية واللغوية القديمة - كما حدث في أفغانستان - لتشكيل محور يتم من خلاله تفكيك قوة قلب العالم عبر حرمان روسيا من السيطرة على أوكرانيا: «في غياب أوكرانيا، لن تتمكن روسيا أبداً من أن تصبح قوة قلب العالم، ولكن بوجود أوكرانيا، يمكن لروسيا أن تصبح، وستصبح، كذلك». وقد دعا إلى إغراق روسيا في مستنقع مماثل من الصراع الثقافي-الهوياتي في أوكرانيا.

ثم، ومنذ 2014، سعت كييف لإرضاء الإمبرياليين الأمريكيين. كما سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني هذا التعديل الاستراتيجي الأوكراني: حيث تم تصوير «أوكرانيا» كمدافع عن «القيم الأوروبية» في مواجهة «القيم الروسية الآسيوية». كان هذا بمثابة محور - رغم زيفه - يمكن عبره صياغة وحدة أوروبية في وقت كانت فيه وحدة الاتحاد الأوروبي تتآكل.

فهل السلام «المستدام» مع روسيا ممكن؟ إذا كان السعي لتحقيق هذا السلام يقتصر على الحفاظ على أوكرانيا المتبقية كضيق عدائي يمثّل «أوروبا وقيمها» في مواجهة «المجال السلافي الرجعي»، فلن يكون السلام ممكناً. لأن هذا الافتراض سيكون زائفاً بالكامل وسيؤدي بلا شك إلى تجدد الصراع في المستقبل. ومن المؤكد أن موسكو سترفض مثل هذا الاتفاق. ومع ذلك، هناك قلق متزايد

آباء الجلاء العظيم في مواجهة الحزب القائد



هل ناضل آباء الجلاء من أجل التعددية السياسية خلال كفاحهم لتحرير سورية من الاحتلال الأجنبي؟ ومن الذي فرض على الشعب السوري وصفة الحزب الواحد ومنع سورية التعددية التي أرادها السوريون خلال نضالهم الطويل؟

■ الآن كرد

سنقدم في هذا المقال صورة عن برنامج مؤسسي الوطنية السورية، الذي حان وقته، في مقابل برنامج وصفة الحزب القائد الذي يسيّر إلى مكانه في المتحف. وبكلمة أخرى: هو صراع بين تيارين تشكلا خلال التاريخ السوري الطويل، ويضم كلا التيارين أحزاباً عديدة.

السوريون والتعددية السياسية

خلال أكثر من 100 عام من التاريخ السوري المعاصر، تبلورت من ضمن الأوضاع السياسية المتغيرة في البلاد، تعددية حزبية برزت إلى الواجهة أكثر من مرة، وحتى الحزب الواحد كان مضطراً إلى أن يأخذ في الحسبان الحقيقة التاريخية بأن الشعب السوري الواحد هو متنوع سياسياً مع ذلك، فالشعب السوري عبر تاريخه أفرز ثلاثة تيارات سياسية رئيسية «اليساري والإسلامي والقومي»، وحقيقة أنه لا يمكن أن تحكم سورية من «لون واحد»، وبالتالي فحتى هيمنة الحزب الواحد لم تستطع أن تمرر نفسها سوى بشكل «قيادة لجهة» تضم ولو جزءاً من التعددية السياسية لسورية.

فالحاجة إلى التعددية السياسية قد ظهرت خلال ظروف تاريخية معينة. ونستطيع تتبع بداية التعددية السياسية في التاريخ السوري، في مرحلة النضال من أجل الجلاء والنهوض الواسع للحركة الجماهيرية.

بين عامي 1918-1920، كان وزير الحربية السوري يوسف العظمة على اتصال مع مختلف القوى والاتجاهات لتوحيد الصف الوطني ضد الاحتلال الفرنسي. وفي مثال آخر، شكل إبراهيم هنانو قائد ثورة الشمال جبهة للمقاومة الشعبية عبر توحيد الثورات الصغيرة التي اشتعلت قبل ثورة الشمال. وكان هنانو قبيل تفجير الثورة على اتصال مع مختلف القوى الوطنية في حلب مثل حزب الاستقلال. وتشكلت هيئة أركان ثورة هنانو من هذه القوى، كما تشكلت القاعدة السياسية الخلفية في مدينة حلب من قوى سياسية متعددة.

من ناحية أخرى، يجب توضيح رأي سلطان باشا الأطرش بالأحزاب السياسية الموجودة. فهو بصفته القائد العام للثورة السورية الكبرى لم يسع إلى الحزبية يوماً، بل كان إلى جانب توحيد الصف والكلمة الوطنية لتحرير البلاد وطرد الاستعمار والاحتلال من سورية. تحدث سلطان باشا الأطرش عن هذه القضية وقال: «إن الشخصيات السياسية والقيادات العسكرية التي كان لنا شرف العمل معها في مختلف مراحل الثورة، ثم في أيام ما بعد الثورة، لم تكن جميعها منتمة في الأصل إلى مدرسة فكرية، أو منظمة سياسية واحدة».

وأضاف سلطان باشا الأطرش: «خلال ذلك النشاط الحزبي الذي أخذ نطاقه يتسع مع مرور الأيام، ألبنا على أنفسنا أن نتخذ موقفاً حيادياً من أصحابه، على اختلاف ميولهم وأهوائهم». «الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام

سلطان باشا الأطرش، ص 320-321». من ناحية أخرى، يبرز من آباء الجلاء الحزبيين كل من الدكتور عبد الرحمن الشهبندر والمحامي فارس الخوري وغيرهم من قادة حزب الشعب السوري، وأحمد مريود من قادة حزب الاستقلال العربي، على سبيل المثال، إذ وقف هؤلاء القادة فوق الانتماءات الحزبية الضيقة رغم انتسابهم إلى الأحزاب السياسية. لأن الذي يجمعهم كان أكبر بكثير من الأحزاب نفسها: توحيد سورية وتحقيق الجلاء.

لم يمنع آباء الجلاء نشاط الأحزاب السياسية. مثل حزب الجلاء نشاط الأحزاب في قيادة الثورة. وحزب الاتحاد السوري والمؤتمر السوري الفلسطيني، والمؤتمر السوري العام في أمريكا، المشاركين في دعم الثورة. كما كان من أهداف الثورة السورية الكبرى تأسيس جمهورية ديمقراطية في سورية. ولعل أبرز دليل على ذلك هو النداء الذي أصدره سلطان باشا الأطرش لإعلان الثورة. ومن يقرأ الصحف الصادرة في ذلك الوقت، ومذكرات قادة الثورة، سيعرف إلى أي مدى كان قد وصل نضال الكلمة واختلاف الرأي حتى في زمن الكفاح المسلح للشعب السوري. ومن أبرز نتائج تلك المرحلة تشكل أبرز الأحزاب السورية في القرن العشرين في فترة النضال ضد الاستعمار الفرنسي. ويمكن مراجعة كتاب الحياة الحزبية في سورية لمؤلفه محمد حرب فرزات للمزيد حول نشاط هذه الأحزاب.

مؤامرة رونتري والحزب الواحد

في عام 1958، حدثت مظاهرات غاضبة في سورية ضد زيارة مسؤول أمريكي

كبير، وقد نكّلت السلطات وقتها بالمتظاهرين. وكتبت الصحافة عن مؤامرة رونتري التي تهدف إلى القضاء على التعددية السياسية والحريات الديمقراطية في سورية لجرّها إلى المشاريع الأمريكية. «التقرير الخاص لجريدة الأخبار اللبنانية: أخطر مؤامرة ينفذها رونتري. العدد 268، الثلاثاء 16 كانون الأول 1958».

بدأت السلطة وقتها هجوماً كبيراً على الأحزاب والصحافة والنقابات والمنظمات الثقافية والاجتماعية والجامعة السورية والبرلمان والجيش وجهاز الدولة: لقد أطل الحزب الواحد في سورية عبر هذا الهجوم على التعددية السياسية بعد زيارة رونتري مباشرة، وكان الوضع الدولي والداخلي مساعداً لتطبيق وصفة الحزب القائد لاحقاً. وبكلمة أخرى، لقد دعم الأمريكيون في فترة صعودهم هذا الشكل من الحكم في سورية عبر محاربة المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب السوري وأحزابه السياسية في فترة الخمسينيات. وهذا أحد جوانب ما حدث وليس كله.

كلمة أخيرة

يقف تراث آباء الجلاء العظيم على نقب من مشروع رونتري الذي دعم مختلف أشكال اللون الواحد. وقد حان الوقت لولادة سورية الحقيقية التي ناضل من أجلها المؤسسون الأوائل: سورية ديمقراطية تعددية موحدة خالية من التدخل الأجنبي. ولعل أحد أهم أسباب ذلك اليوم أن سورية بحاجة إلى تعددية حقيقية للوصول إلى الأهداف النهائية. ولا يمكن لأي لون واحد بمفرده، أياً كان، حل المعضلات التي تواجه البلاد في اللحظة الراهنة.



وقف قادة الجلاء فوق الانتماءات الحزبية الضيقة رغم انتساب بعضهم إلى أحزاب سياسية لأن هدفاً أصمى جمعهم هو توحيد سورية وجلاء الاستعمار

عهد جديد... سلوك جديد

تنتج الحروب لغتها وكذلك الأزمات، وغالباً ما تكون لغة تنفي بها الآخر وتجعل منه خصماً. تتحول وظيفة اللغة هنا من كونها أداة بناء وتواصل لتصبح معوفاً للهدم والقطيعة.

■ إيمان الخباب

ثمة منظومة اجتماعية وأخلاقية تنتجها الأزمات والحروب، ويكاد يكون العنف والتنمر على الآخرين أحد أعمدة هذه المنظومة، وإذا كان انتشاره بالعموم يثير مخاوف اجتماعية عديدة فإن انتشاره بين الأطفال والمراهقين يثير خوفاً مضاعفاً ومحققاً على المستقبل، يستفز تفكيراً جدياً وسعياً حثيثاً لمعالجته.

تؤكد إحدى المعلمات في حديث لها مع قاسيون: «بعد تجربة طويلة في التعليم، تأكد لي أن المدرسة تعكس صورة المجتمع الموجودة فيه، وما يحدث في مدارسنا اليوم كارثي، وكأنك تشاهد فيلماً هوليودياً». وكحال أي معلم تسأل عن وضع المدارس، تعدد الكثير من المشاكل التي يعاني منها الطلاب والكادر التعليمي، ولكنها تتوقف عند ظاهرة العنف والتنمر عند الأطفال، فتقول: «لم يحل قانون منع الضرب أي مشكلة في بيئة يتعرض فيها كثير من الأطفال للضرب من والديه والمسؤولين عن تربيته...». ويؤكد معلم: «تعرض حيل كامل للعنف بمختلف الأشكال، وشاهد وعائش ظروفاً صعبة، جعلت قلوب الأطفال قاسية، وجعلتهم يتنمرون على بعضهم، وخاصة على أقرانهم من الأطفال المجتهدين والخلقين...». وتصف مدرّسات طلاب الشعبة الصفية: «ينقسم الطلاب إلى طلاب نوم

وطلاب شغب وشوشرة وطلاب مجتهدين، وقد تجد فيها طالباً يتصرف كالكبار لأنه «يصرف على عيلتو»، وبينما تشعر الغالبية منهم بالقلق والخوف والتوتر، يدفع الشعور بعدم الأمان بالكثير منهم إلى التنمر على زملائه، إما لفضياً أو حتى جسدياً، وبعضهم يقوم برشوة لجان الانضباط التي يعينها المدراء والموجهون، ليس فقط من أجل الهروب قبل انتهاء الدوام بل من أجل عدم الإبلاغ

عن الإساءات التي يقوم بها المتنمرون... وفي مدارس البنات قد تنتمر طالبة على أخرى فقط لأنها أجمل منها، وأحياناً يستخدم المتنمرون، ذكوراً وإناثاً، ما لهم من حظوة عند الإدارة والتوجيه إما بسبب القرابة أو بسبب «العلاقات الخاصة» مع أهاليهم...، وتدخل في معنى العلاقات الخاصة هذه، الرشوة «هدايا وغيرها»، أو خدمات مجانية في حال كان الأهل «واصلين»! حديث طويل وموجع، يتدفق من حناجر أساتذة ومعلمين يرعبهم ما يحدث في مدارسهم، حسب توصيفهم. ويؤكد هؤلاء

أنه لا سبيل لحل هذه المشكلة بالمواعظ الأخلاقية، لأن المشكلة في الحرب لا المتحاربين، ودليلهم على ذلك التغيير الذي حدث في سلوكيات طلاب الثانوي بعد سقوط السلطة في سورية، فقد شعروا بما يجري من تغيرات أثرت بهم، وهم بموقع الترقب وانتظار الأفضل، وانعكس هذا في حديثهم وسلوكهم نوعاً ما. وما سيصبح عليه الحال، سيساعد في إيجاد الحلول وإيجاد لغة يشترك فيها الناس مجدداً، لغة تبني ولا تهدم، يبتكر فيها الناس تجربتهم الخاصة ويؤسسون لعهد جديد.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



شعرت فئات عديدة من الطبقة العاملة السورية بخطر سياسات الخصخصة بشكل مبكر قبيل انفجار الأزمة، وحدثت إضرابات عديدة في مواقع العمل مثل إضراب عمال مرفا اللاذقية عندما رفع العمال الشعار الآتي: لا تخصيص ولا استثمار ولا رجعة للاستعمار. الصورة: مقال جريدة قاسيون بتاريخ 18 آب 2008 لتغطية تحرك العمال ضد الخصخصة.



«مسرح المواجهة والتجوال» تجربة غنية

يوصل مشروع «مسرح المواجهة والتجوال» تقديم عروضه في محافظات مصر، والمشروع نظمته وزارة الثقافة في إطار مبادرة أطلقتها تحت عنوان «بداية جديدة لبناء الإنسان» و«حياة كريمة» تحت شعار تعزيز العدالة الثقافية ورفع الوعي الفني. وتهدف إلى نشر الثقافة، وخاصة المحافظات البعيدة والوصول إلى القرى والنجوع، وجعل الفن في متناول الجميع، ويعرض المشروع حالياً مسرحية «ودارت الأيام» من إنتاج مركز ومسرح الهناجر للفنون في محافظتي بورسعيد والدقهلية، تناقش فيها بعض مشكلات المرأة. وتسعى العروض المسرحية التي ينتجها قطاع الإنتاج الثقافي والبيت الفني للمسرح إلى تقديم أعمال فنية متميزة تسلط الضوء على قضايا مجتمعية، وتحفز النقاش الثقافي. قدم المشروع في العام الماضي 6 عروض مختلفة، في «15» محافظة بواقع «170» ليلة عرض في «140» قرية من القرى، وقدم ثلاثين ليلة عرض بمواقع قصور الثقافة، ليلعب إجمالي المستهدف من المتفرجين بالمناطق الحدودية والمحافظات «500» ألف متفرج بمتوسط حضور يومي «2600» فرد من مختلف الأعمار. وستستمر العروض طيلة عام 2025.



إرث حضاري لا بد من استعادته

يفاوض العراق، لإعادة الأرشيف الوطني العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كشفت وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية الخميس 16 من الشهر الجاري، عن مساع لاستعادة الأرشيف الذي تم إخراجها من البلاد بموافقة رسمية آنذاك في عام 2003. وأعلن مدير الآثار والتراث بوزارة السياحة العراقية تشكيل لجنة لاستعادة الأرشيف بعد تأخر ترميمه هناك، والمستمرة طيلة 20 عاماً. وأكد في تصريح لصحيفة الصباح العراقية: أنه «تم تشكيل لجنة بأمر ديواني لإعادة الأرشيف الوطني العراقي» وأشار في تصريحه: إلى «وجود اجتماعات بمعية وزير الثقافة العراقية مع السفارة الأمريكية لأكثر من مرة، ومفاوضات عقدت مع المسؤولين بهذا الشأن». وأكد المدير أن «الأرشيف خرج من العراق بموافقة رسمية ولمدة سنتين، لإجراء أعمال الصيانة عليه وإعادةه إلى بغداد، إلا أن الجانب الأمريكي قدم مبرراته لعدم إعادته لغاية الآن». وتابع قائلاً: «إن جميع الأولويات والتفاصيل المتعلقة بالأرشيف الوطني تخص الحضارة العراقية بشكل عام»، وإن «هذا الأرشيف هو إرث لا بد من إعادته إلى موطنه الأصلي العراق».

رجال الأعمال يلي رح يطالعوا الزير من البير!

الكل متفقون إنو البلد عالارض، وإنو الوضع المعيشي والاقتصادي بالويل، وإنو نحنا بحاجة لموارد واستثمارات، وحتى الناس تقدر تشتغل وتاكل وتشرب، ولحتى نقدر نشغل الاقتصاد وترجع البلد توقف على إجرها. يلي مختلفين عليه، وفي آراء متعددة، هو كيف ومن وين؟

في مين عم يقول: إنو في مساعدات محرزة رح تجي من بعض الدول، وخاصة قطر وتركيا والسعودية، وإنو هي المساعدات رح تحل القصة. وفي مين عم يقول: إنو نحنا أساساً مو بحاجة ولا دولة، بكفي رجال الأعمال السوريين يلي برا البلد يجيبوا مصرياتون ويستثمروا بالبلد، لإنو المليونيرية والمليارديرية السوريين معهون عملة بحر، وإذا عرفنا نتفاهم معهون ونزيط شروط مناسبة إلهون، رح يجوا يعمروا البلد ويخلوها آخر رواق.

ما حدا عاقل ممكن يكون ضد إنو تجينا مساعدات، وما حدا عاقل ممكن يكون ضد إنو يصير في استثمارات محرزة تأمن فرص عمل وإنتاج بالبلد، خاصة إذا يلي عملوها سوريين، بس مشان ما ننام بالعسل، لازم نفكر شوي ونشوف هاد الحكي لاي حد صحيح وممكن؟ أول شغلة لازم نعرفها، إنو حتى الدول يلي عندها رغبة تساعدا، وبيا سيدي خينا نفترض إنو بدها تساعدا لوجه الله، فهي ما بتقدر تقرر من راسها، وتبعنا شوات المصاري والاستثمارات. ليش؟

خينا نتذكر إنو لسا العقوبات الغربية والأمريكية خصوصاً ما تم رفعها عن سورية، والتخفيف يلي عملوها لساتو كثير بسيط، يعني صح سمحوا بالحوالات الفردية مثلاً، بس عملوا شروط عليها، وهي الشروط فعلياً ما بتسمح باستخدام هي الحوالات بأغراض الاستثمار والإنتاج الصناعي والزراعي... يعني عيساط أحمدي، سمحوا لأهلنا يلي برا بيعتولنا خرجية، مو أكثر ولا أقل. وهي الدول يلي عديناها، يلي بدها تساعدا ما بيطلع بأيديها تتخاكن مع الأمريكان كرمالنا، لإنو ببساطة اقتصادها كثير مرتبط معهون، ورح يخسروا كثير إذا اشتغلوا من راسهون بدون موافقة الأمريكان.

هاد الحكي نفسو بينطبق على رجال الأعمال



هدول ما كثير بتفرق معهون العقوبات الأمريكية، ليش ما ندور على عروض من عندهون، أي واحد فينا إذا بدو ينزل يشتري قطعة تياب من السوق، بيمرق على كذا محل ليشوف السعر الأفضل والنوعية الأفضل، وبس حدا يغلي عليه بيقولو عند جارك أرخص... نحنا شو ناقصنا ما نعمل هيك؟؟

هاد مو كل الحل طبعاً، مركز الحل هو إنو نستثمر مواردنا يلي بقلب البلد وبرات البلد، يعني مصاري الفاسدين والحرامية، ونحولها للدولة تعمل فيها استثمارات كبيرة، صناعة وزراعة وتأمين فرص عمل للناس، ونشتغل على دعم الصناعة والزراعة والورش، ودعم ولاد البلد يلي عم تشتغل على الأرض، وعندها ورش صغيرة ومتوسطة وكبيرة ومعامل، وأراضي عم تحاول تزرعها... وحتى هاد مو كل الحل، لسا الحل أعقد وفي إلو كثير تفاصيل، بس أكيد أول خطوة فيه إنو ما ننام بالعسل، وما نستنى الفرج، لا من مساعدات الدول، ولا من رفع العقوبات، ولا من «رجال الأعمال»... وحي على خير العمل!

يعملونا شي بيشبه لبنان، بنفتح تمنا للهوا، وبنشتغل بالسياحة وكل كم سنة بتختلف الدول ببطل عنا رئيس، وبتتفق بجيبولنا رئيس وهكذا.

المشكلة الأكبر، هي إنو نحنا، سواء كشعب أو كسلطة، نصدق هي اللعبة، ونقعد نستنى رضاهون، ونغازلهون بانو نعمل إجراءات اقتصادية وإدارية وسياسية مثل ما بدهون، وهي الإجراءات على الواقع عم تخسرنا وتزيد مشكلتنا وعاساس جاي الفرج بعد شوي... طيب شو الحل؟

أكيد لازم نضل نحاول نشغل ليرفعوا عنا العقوبات، ولحتى نجيب استثمارات من برا، ومنيح يكونوا رجال أعمال سوريين، مع إنو بصراحة، وبدون ما نعمم على الكل، بس صاحب المال بالعادة وطنه الأساسي هو مصرياتو، وهدفه الأساسي هو الربح... بس كمان لازم نشغل على حلول بديلة، وما نعلق حالنا بحال الهوا تبع الغرب.

فيينا نستفيد من إنو الدول بيناتها تناقض وتنافس وصراعات، يا أخي في مثلاً الصين،

السوريين يلي برا البلد. وهول لسا أضعف من الدول؛ الشغلة يلي لازم نفهمها إنو إذا فلان من التجار الكبار بيملك مثلاً مليار دولار، هدول المليار وين محططين؟ تحت البلاطة مثلاً؟ أكيد لا، هدول محططين بالبنوك، وإذا بدو يحركهون ما بيحسن يحركهون على كيفو. وإذا بدكون المزبوط، بس الواحد يصير معو مليار دولار، ما يعود هو يلي مالك المليار، بصير المليار هو يلي مالكه، يعني بتصير مصلحته وثروته هي يلي بتتحكم بقراراته، حتى لو ما في عقوبات بالمناسبة.

هاد كله بيرجعنا لنفس الدوامة، ومركز هي الدوامة هو إنو الأمريكان خاصة، والغرب عامة، عم يبارز السلطة الجديدة، وعم يوعدها بانو يمكن يسمح للدول ورجال الأعمال إنهون يستثمروا بالبلد بس بشرط كذا وكذا، وكذا، يعني بدهون يفرضوا شروطهن علينا، وبدهون يفرضوا جماعتهم علينا، ضمناً الدردي مثلاً وأنشاهو، ويالي إذا نجحوا بفرضهون بتكون كأنك يا أبو زيد ما غزيت، لإنو رح يكملوا تدمير الإنتاج بالبلد ورح

قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار